مصدر الصورة: نساء من أجل نساء العالم

الإصغاء إلى النساء:

عوائق وفرص المشاركة السياسية للنساء العراقيات

PEACEBUILDING & PEACEFUL COEXISTENCE CENTER
جامعة الموصل
UNIVERSITY OF MOSUL
P.P.C.C.
مركز بناء السلام والتعايش السلمي

WOMEN FOR WOMEN INTERNATIONAL

BWA
جمعية نساء بغداد
Baghdad Women Association

مقدمة

تعاني النساء، في مختلف أنحاء العالم، من نقصٍ في التمثيل في عملية صنع القرار في المجال العام، سواء أكان ذلك في العمل المدني[1] أم في المشاركة السياسية[2] وشغل المناصب القيادية[3] أم في المشاركة الاقتصادية وفي سوق العمل[4] أم في عمليات السلام[5]. وغالباً ما ينجم هذا النقص في التمثيل عن الحواجز الرسمية وغير الرسمية التي تواجهها النساء عند سعيهن للمشاركة في أي من مساحات صنع القرار الخاصة والعامة. تظل هذه العوائق ماثلة رغم حق النساء الأساسي في المشاركة المتساوية في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهن.[6] [7] [8] [9]

تواجه النساء في المجتمعات والسياقات المتأثرة بالنزاع عوائق فريدة ومتشابكة تحول دون مشاركتهن وتوليهنّ مناصب قيادية، ويؤدي نقص تمثيلهنّ في الحياة العامة وفي صنع القرار إلى آثار مضاعفة داخل مجتمعاتهن. إلى جانب كونه عنصراً أساسياً لدعم حقوق المرأة الأساسية، يشكل ضمان قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع مكوناً جوهرياً لدعم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية الأوسع، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق السلام والأمن.[10] [11]

يستكشف هذا التقرير العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة وتوليها مناصب قيادية في السياق العراقي، ويقترح فرصاً وتوصياتٍ سياسية لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمؤثرة حسب الأدلة والرؤى المستمدة من الأبحاث المكتبية والدراسات الاستقصائية ومناقشات مجموعات التركيز والمقابلات مع النساء ومنظمات حقوق المرأة في العراق.

التحدي

تشكل مشاركة المرأة في الحياة العامة مقياساً أساسياً من مقاييس المساواة في المجتمع، وذلك لأنها أنها حق أساسي من حقوق الإنسان، ولأنها سبيل مهم لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والسلام. وتزداد المشاركة أهميةً في السياقات المتأثرة بالنزاع أو الاضطراب السياسي أو عدم استقرار الحوكمة.

وتواجه النساء عواقب سلبية طويلة الأمد لعدم تمكنهنّ من المشاركة في المؤسسات وعمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهن. في هذا التقرير، نستكشف مفهومَي "المشاركة" و"صنع القرار" بأبعاد متعددة. وذلك لأن تجربة منظمة "نساء من أجل نساء العالم" وجمعية نساء بغداد، إلى جانب الأدلة المستمدة من البرامج، تشير إلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق تمثيل ومشاركة المرأة على أعلى مستوى في صنع السياسات والقرارات تتعزز بمقاربات استيعابية تتناول المشاركة وصنع القرار على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

كما نبين الرابط بين المشاركة وصنع القرار، باعتبارهما أساساً لفهم ما إذا كانت مشاركة المرأة مؤثرة، وما إذا كانت تعود على حياة النساء بنتائج إيجابية. على سبيل المثال، على المستوى السياسي، تُعرَّف عتبة المشاركة الكاملة والمتساوية والمؤثرة في عمليات السلام والعمليات السياسية بأنها "إشراك مباشر وفعّال ورسمي" حتى تتمكن النساء "من التأثير على نتائج المفاوضات والعمليات الأخرى، بالإضافة إلى تنفيذها".[12] تؤكد هذه المعايير أن التشاور أو المشاركة دون أي تأثير فعلي، أو دون توفير شروط تمكّن التأثير، لا تعد مشاركة مؤثرة. وينطبق هذا على مجالات أخرى من حياة النساء، حيث ينبغي أن تكون الجهود المبذولة لدعم حقوق المرأة في المشاركة شاملةً، وأن تشمل تقييماً للعوائق أمام حقوق المرأة وعوامل تمكينها، وقدرتها على ضمان أن تكون مشاركة المرأة ذات أثر على القرارات والعمليات.

ورغم التطورات في هذا المجال، والمناصرة على مستوى عالمي لحق النساء في المشاركة، فإن مدى إتاحة هذه الحقوق ما زال بحاجة إلى دراسة وتحليل معمّق، لاسيما فيما يتعلق بالتحديات والفرص المتعلقة بسياق معين فيما يخص مشاركة النساء في صنع القرار في المجالَين الخاص والعام.

ينتج مستوى مشاركة النساء في العراق عن تفاعل عوامل مركّبة، بينها العوامل الثقافية التي تعكس الوعي الذاتي والثقة بالنفس لدى النساء، ومعايير المجتمعات التي يعشنَ فيها، لاسيما تلك التي تعزز وجود الرجال في مراكز السلطة وصنع القرار على مستوى الأسرة والمجتمع والمؤسسات.[13]

بالإضافة إلى العوامل الثقافية، قد تواجه النساء أشكالاً متداخلة إضافية من التهميش، مثل الفقر، والتعرض لآثار النزاع والعنف، وغياب فرص التعليم، الأمر الذي قد يساهم في نقص تمثيلهنّ في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهن، سواءٌ أكانت رسمية أم غير الرسمية، خاصة أم عامة. وعليه، لا بد من النظر في التفاعل بين العوامل التي تؤثر على مشاركة النساء، بالإضافة إلى تنوعهنّ، عند تصميم برامج تمكين المرأة على نطاق واسع، وذلك بحيث يشمل اللواتي يعانين من نقاط ضعف وعوائق متداخلة تحول دون حصولهنّ على حقوقهن ومشاركتهن في الحياة العامة.

يبحث هذا التقرير في هذه التجارب والمنظورات المتنوعة حرصاً على الإصغاء إلى أصوات النساء في العراق وعلى أن تكون أولوياتهن أساس الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة الثغرات في مشاركة النساء الكاملة والمتساوية والمؤثرة.

المنـهجية

من غير المرجح أن يُمثِّل واقع النساء، بتنوعهنّ، في البيانات الرسمية على المستويين القُطري والعالمي، وذلك لصعوبة جمع بيانات دقيقة ومصنّفة بشكل وافٍ، ويزداد هذا صعوبة في حالات النزاع والنزوح وسوء الإدارة، ما يزيد من خطر استمرار معاناة النساء، اللواتي يعشن في هذه السياقات، من غياب الخدمات، ونقص الموارد لاحتياجاتهن، وعدم حماية حقوقهن. وحرصاً على عدم إهمال النساء الأكثر تهميشاً، عمداً أو سهواً، في تنفيذ برامج التنمية وبناء السلام والمساعي الإنسانية، القُطرية منها والدولية، علينا أن نلتقي بالنساء أينما كُنَّ ونتخذ منظوراً جندرياً في الأبحاث وجمع البيانات التي تهدف إلى وضع تجارب النساء وأصواتهنّ في المقدّمة.

يستند البحث والتحليل المتضمن في هذا التقرير إلى البيانات الكمية والنوعية التالية، والتي تشمل الاستطلاعات المباشرة والمناقشات والمقابلات مع مجموعة من النساء في العراق عموماً وإقليم كردستان العراق:

- بحث مكتبي حول مشاركة النساء في السياق العراقي
- الاستطلاعات ومناقشات مجموعات التركيز مع النساء في العراق حول مواقفهن وتجاربهن وتوصياتهن حول مشاركة المرأة
- مقابلات مع منظمات حقوق المرأة وحقوق الإنسان في العراق حول تجاربها وجهودها وتحليلاتها وتوصياتها حول مشاركة المرأة

استهدف الاستطلاع 208 نساء من مختلف الأعمار والخلفيات الدينية والعرقية في نينوى وبغداد ودهوك وأربيل. لم تستهدف الدراسة أية هويات دينية أو عرقية محددة.

مصدر الصورة: نساء من أجل نساء العالم

العراق وإقليم كردستان العراق

أُجري البحث لهذا التقرير في العراق وإقليم كردستان، في المناطق التي تنفذ فيها منظمة "نساء من أجل نساء العالم" وجمعية نساء بغداد البرامج والمناصرة والبحث.

أنشأ الدستور العراقي، الذي تم التصديق عليه في عام 2004، نظاماً فيدرالياً في العراق "يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية، بالإضافة إلى إدارات محلية"، واعترف أيضاً بكردستان كمنطقة رسمية تتمتع بحكم شبه ذاتي داخل دولة العراق.[14]

هناك بعض الاختلافات الثقافية والسياسية والاقتصادية بين العراق وإقليم كردستان العراق، الأمر الذي استدعى اتّباع مقاربة وتوصيات خاصة بالسياق عند البحث أو تنفيذ البرامج ضمن سياق العراق.

يبلغ عدد سكان العراق حوالي 41.3 مليون نسمة (تقديرات 2023)[15] ويتكون من 18 محافظة.

يقع مقر الحكومة الاتحادية العراقية في بغداد، وتضم الرئيس ورئيس الوزراء وهيئتين تشريعيتين هما مجلس النواب ومجلس الاتحاد، وسلطة قضائية حرة ومستقلة.

إقليم كردستان العراق هو منطقة تتمتع بحكم شبه ذاتي معترف بها دستورياً في شمال العراق ويبلغ عدد سكانها 5.1 مليون نسمة (تقديرات عام 2012)،[16] وتضم أربع محافظات هي أربيل والسليمانية وحلبجة ودهوك.

يقع مقر حكومة إقليم كردستان في أربيل، ويمنح دستور 2005 حكومة إقليم كردستان الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً للدستور. وتستثني هذه الصلاحيات تلك المنصوص على أنها صلاحيات تقتصر على السلطات الاتحادية والحكومة التي يوجد مقرها العاصمة العراقية بغداد.

تتمتع حكومة إقليم كردستان بسلطة كبيرة لسن قوانينها وسياساتها الخاصة، بشرط ألا تتعارض قوانينها مع الدستور العراقي. كما تُخصص لها حصة عادلة من الإيرادات الوطنية، ويُسمح لها بإنشاء وتنظيم قوات الأمن الداخلي الخاصة بها.

من سألنا؟ 208 امرأة شملهن الاستطلاع

الفئات العمرية

28-18
73 | %35
امرأة

29-38
66 | %32
امرأة

48-39
48 | %23
امرأة

58-49
15 | %7
امرأة

68-59
6 | %3
نساء

محافظات العراق

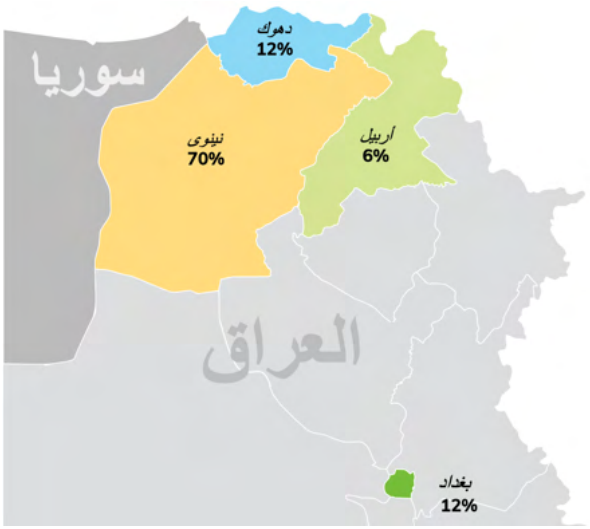

الحالة الاجتماعية

متزوجة
126 | %61
امرأة

عزباء
75 | %36
امرأة

أرملة
2 | %1
امرأتان

مطلقة
5 | %2
نساء

المستوى التعليمي

جامعية
100 | %48
امرأة

شهادة عليا
16 | %8
امرأة

تعليم ثانوي
45 | %22
امرأة

أقل من ثانوي
47 | %22
امرأة

الوضع المهني

تعمل
66 | %36
امرأة

لا تعمل
66 | %36
امرأة

ضمّت مجموعات التركيز 41 امرأة في الموصل (12 امرأة) وبرطلة (17 امرأة) ونمرود (12 امرأة) في محافظة نينوى. خلال هذه الجلسات، شاركت النساء في المناقشات التي يُسِّرت لاستكشاف تجاربهن وتصوراتهن حول التعبير عن آرائهن، وتولي الأدوار القيادية، والمشاركة في صنع القرار، والمشاركة المدنية. وعُقدت ورشة للتحقق بعد تحليل بيانات الاستطلاع ومجموعات التركيز لتأكيد النتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

وأُجرِيت مقابلات مع المنظمات التي تعمل في مجال حقوق المرأة في العراق في إطار مهماتها، أو في نطاق البرمجة. تمثل الهدف من هذه المقابلات في فهم بعض التحديات العملية التي تواجه الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في هذه المجالات، والفرص التي توفرها الفضاءات المدنية والبرمجة والمناصرة بشكل أفضل لتعزيز وتوسيع مشاركة المرأة.

الموصل
12 امرأة

برطلة
17 امرأة

نمرود
12 امرأة

شاركت 41 امرأة في مجموعات التركيز في محافظة نينوى

مصدر الصورة: نساء من أجل نساء العالم

السياق

يخرج العراق من ثلاثة عقود من الدورات المتكررة من النزاع المسلح والعنف وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن مجموعة من الأزمات وحالات الطوارئ. إذا كان الوضع الإنساني في العراق قد تحسن في ظل انخفاض عدد من يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من 11 مليون عام 2017 إلى 3 ملايين عام 2023[17]، فما زال عدد النازحين داخلياً يصل إلى 1.2 مليون عراقي، وذلك إثر اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية لمناطق عراقية ثم زوال سيطرته عليها. كما يحتل العراق حالياً المرتبة 146 من 162 دولة[18] على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، وبلغت نتيجة العراق، على مؤشر التمكين السياسي في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين، 14% على مقياس من 1 إلى 100، حيث تشير 100 إلى المساواة الكاملة في السلطة السياسية بين الرجل والمرأة.[19] تشير هذه العوامل مجتمعةً إلى بيئة مليئة بالتحديات أمام النساء في ممارسة حريتهن في التعبير والمشاركة في عمليات صنع القرار.

سياق السياسات والسياق القانوني

1986
العراق يصادق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

2005
المادة 20 من دستور 2005 العراقي تنص على أن للمواطنين، رجالاً ونساءً، الحق في المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الترشّح والانتخاب.

المادة 38 من الدستور العراقي تضمن حرية التعبير والتجمّع السلمي.

2011
برلمان إقليم كردستان يقرّ قانوناً لمكافحة العنف الأسري في الإقليم. لم يجر إقرار مسودات قوانين شبيهة في مجلس النواب العراقي بذريعة "معارضته للإسلام".

2012
يُلزم نظام التمثيل بنسبة إلزامية (الكوتا)، الذي أقرّه مجلس الوزراء العراقي يوم 5 كانون الأول/ديسمبر، بأن تكون نسبة النساء من موظفي وزارتَي الصحة والتعليم 50 في المئة على الأقل، وأن تكون نسبة النساء من موظفي بقية الوزارات 30 في المئة على الأقل.

2013
أطلقت العراق استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء في عام 2013، كما طورت وزارة الدولة لشؤون المرأة في العراق استراتيجية وطنية لدعم المرأة العراقية.

2014
أطلقت العراق أول خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن، وهي أول خطة عمل من نوعها تُطلَق في الشرق الأوسط. تأسيس مديرية تمكين المرأة لتعزيز موقع الجندر في صناعة السياسات على مستوى المحافظات والمستوى الاتحادي.

2020
اعتماد خطة العمل الثانية للمرأة والسلام والأمن للفترة من 2019 إلى 2023.

2021
أربيل تعتمد أول خطة عمل للمرأة والسلام والأمن للفترة من 2021 إلى 2024.

في أعقاب غزو العراق عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة، وحل الحكومة القائمة، حدث تحول وتغيير عميق في النظام السياسي، صاحبته تغييرات في النظام القانوني والممارسات الديمقراطية، وإقرار الدستور العراقي باستفتاء وطني في عام 2005.[20] كان من المفترض أن تساهم هذه التغييرات في استقرار الوضع السياسي، ووضع نهج يقوم على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، إلا أن النزاعات المسلحة المتتالية وغياب الاستقرار الأمني والسياسي ساهمت بشكل كبير في ترسيخ بيئة غير آمنة، لاسيما فيما يتعلق بالمرأة ومشاركتها المؤثرة في الحياة العامة والديمقراطية. ورغم وجود النصوص القانونية والأحكام الدستورية والأطر القُطرية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، التي ترمي إلى ضمان حق المرأة في مثل هذه الممارسات، ما تزال تحديات عديدة ماثلةً أمامها في تحقيق ذلك.

يتمثل السياق القانوني الذي يحكم مشاركة المرأة وصوتها وتوليها مناصب قيادية، لاسيما فيما يخص المشاركة في الحياة السياسية، في مجموعة من الأطر القُطرية والإقليمية والدولية. يوضح الشكل 1 الأطر العالمية، مثل أجندة المرأة والسلام والأمن، واتفاقية الأمم المتحدة العالمية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)[21] التي صادق عليها العراق. وتؤكد هذه الأطر على المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق الأساسية، بما يشمل المشاركة المتساوية في الحياة العامة وعمليات السلام، ومصادقة العراق على تلك الأطر واعتمادها يُلزم العراق بدعم وحماية هذه الحقوق. كما تنص القوانين العراقية على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، بما فيها حق المشاركة، مثل المادة 20 من الدستور العراقي المعتمد عام 2005، التي تنص على أن المواطنين جميعاً (بمن فيهم النساء) لهم الحق في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، وبينها حق الترشّح والانتخاب.

ولكن، ورغم هذه الالتزامات القانونية، هناك في الواقع فجوات كبيرة بين التشريعات وتنفيذها. وتؤدي تعديلات عديدة إلى الحد من مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمؤثرة في المجتمع. على سبيل المثال، تنص المادة 38 على منح حرية التعبير ما لم يُنتَهك "النظام العام" و"الأخلاق".[22] وسواء كان في إقليم كردستان أم في العراق عموماً، يمكن للسلطات استغلال هذا النص لفرض قيود مفرطة على حرية التعبير لدى المواطنين جميعاً، وخاصة الأقليات والنساء.[23]

وتنص المادة 49 من الدستور على آلية أخرى لضمان مشاركة المرأة، وهي حصة لا تقل عن 25% من النساء في مجلس النواب: "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب".[24] وتهدف الحصص إلى ضمان أن يكون ما لا يقل عن 25% من النواب في المجلس من النساء وحجز مقاعد لهنّ. وكانت هذه أداة مهمة في رفع تمثيل المرأة من 6-8% قبل اعتماد الدستور الجديد إلى 25-29% في مجالس النواب المنتخبة منذ اعتماد هذا الإجراء.[25]

ونظراً لهيكل وثقافة الأحزاب السياسية وتقاسم السلطة في الحكومة، فإن للأحزاب مصلحة في ترشيح نساء للاستفادة من مقاعد الحصة المخصصة لهنّ (الكوتا). إلا أن المرشّحات غالباً ما يكنّ من قريبات أعضاء الحزب من الرجال، رغم افتقارهنّ للخبرة السياسية، وذلك بهدف حدّ قدرة النساء على تحدي الرجال في الحزب، وبما يؤدي إلى عدم فعالية عمل النساء المستقل أو عجزهنّ عن تولي أدوار قيادية ذات تأثير على عملية صنع القرار في الحزب أو في مجلس النواب.[26]

السياق السياسي

رغم الضمانات القانونية التي تكفل المشاركة الديمقراطية وحرية التعبير للمرأة، تواجه النساء تحديات كبيرة على الساحة السياسية. وغالباً ما تقتصر مشاركتهن على شغل المقاعد البرلمانية المخصصة لحصص النساء، ولا تمتد هذه الحصص إلى الأدوار القيادية في الحكومة العراقية المؤقتة وحكومة إقليم كردستان أو الجهاز القضائي. علاوة على ذلك، كثيراً ما يتم استبعاد النساء بمجرد وصولهن إلى البرلمان، فلجنة المرأة والأسرة والطفل هي اللجنة التي تضم أقل عدد من الأعضاء بين اللجان البرلمانية كافة، ما يعكس تردّد الرجال والنساء في العمل في اللجنة التي تُعد الأقل فعالية، رغم أهميتها الكبيرة.[27]

ورغم الضمانات القانونية والدستورية للمواطنين، من الرجال والنساء، بالمشاركة في تأسيس الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها،[28] يندر وجود أدوار بارزة للمرأة في المناصب القيادية أو في صياغة برامج الأحزاب السياسية. غالباً ما تطلب الأحزاب من النساء للمشاركة لتنفيذ الشروط القانونية المنصوص عليها في قانون الأحزاب العراقية رقم 36 لعام 2015، الذي تنص المادة 11 منه على تقديم "طلب التأسيس تحريرياً بتوقيع ممثل الحزب (لأغراض التسجيل) إلى دائرة الأحزاب مرفقاً به قائمة بأسماء الهيئة المؤسسة التي لا يقل عددها عن (7) سبعة أعضاء مؤسسين ومرفقاً به قائمة بأسماء عدد لا يقل عن (2000) ألفَي عضو من مختلف المحافظات، على أن يتم مراعاة التمثيل النسوي".

أثناء الحملات الانتخابية، غالباً ما تتعرض النساء، بشكل خاص، إلى التشهير أو خطاب الكراهية على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بغية ثنيهنّ عن مواصلة حملاتهن أو التحدث علناً عن حقوق المرأة أو ضد الأعراف الاجتماعية السائدة على نطاق واسع. وبالنظر إلى هذه التحديات التي تواجه النساء الساعيات للانخراط في الحياة السياسية، يمكن القول إن النظام السياسي يتضمن تمييزاً ضدها. وتظل آليات صنع القرار وصياغة السياسات وأساليب تقاسم السلطة، سواء في المؤسسات الرسمية أم في الأحزاب السياسية والنقابات، خاضعةً لسيطرة الرجال والأعراف الاجتماعية الذكورية التقليدية، ما يعزز فكرة التسلسل الهرمي للقيادة الذكورية التي تساهم في إقصاء أو تهميش المرأة.[29]

السياق الاجتماعي

لا يمكن تجاهل تأثير الأعراف الاجتماعية على تشكيل أدوار النساء، سواء على مستوى المجتمع عموماً أم على مستوى المجتمعات المحلية. غالباً ما يقتصر دور المرأة في العراق على الوظائف الاجتماعية والمنزلية، متأثرة بالعوامل الاجتماعية والدينية والعشائرية التي تتضافر لتؤطر دور المرأة في الحياة الاجتماعية والمنزلية. علاوة على ذلك، عززت العادات والتقاليد القبلية والعشائرية، وكذلك الزعماء الدينيون، هذه الصورة النمطية للمرأة المتجذرة في سلطة الرجل.[30]

بالإضافة إلى ذلك، تلعب سلطة العائلة دوراً مهماً في تحديد المهام والأدوار المنوطة بالمرأة. وكثيراً ما يكون قرار امرأة ما بالمشاركة في عمليات صنع القرار، بما يشمل الحياة السياسية الرسمية، منوطاً بأفراد الأسرة الذكور، فهم أصحاب الكلمة الأخيرة بخصوص مشاركتها، ما يعني أن القرار باتخاذ الخطوة الأولى نحو الانخراط في أنواع مختلفة من المشاركة أو التعبير لا يعود في كثير من الأحيان إلى المرأة نفسها بشكل مستقل.[31]

مصدر الصورة: نساء من أجل نساء العالم

يصعّب استمرار القادة والأسر في إدامة هذه الصور النمطية على المجتمع العراقي قبول تولي النساء مناصب قيادية أو مراكز صنع قرار. هناك آثار متتابعة على جميع مستويات المشاركة حيث يجب على المرأة أن تواجه ردة فعل من المجتمع والأسرة إذا تحدثت علناً ضد انتهاكات حقوقها.

السياق الاقتصادي

تتأثر قدرة المرأة على المشاركة في نطاق واسع من عمليات صنع القرار بعوامل ومحددات اقتصادية بشكل عام، إلى جانب أثر العادات والتقاليد والنزاعات. وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي، في عام 2021، بلغ متوسط معدل المشاركة في قوة العمل في العراق 39.7%، وصلت نسبة مشاركة الرجال منها إلى 68%، في حين اقتصرت نسبة مشاركة النساء على 11%.[32]

ويتركز عمل المرأة في قطاعات محددة بسبب عوامل مختلفة، إذ لا تتمتع النساء العاملات، في معظمهن، بالمستوى نفسه من قدرة الرجال على اختيار العمل، نتيجة الضغوط والمسؤوليات الأسرية ومعايير مكان العمل. كما أن مساهمة المرأة في القطاع الخاص محدودة مقارنة بالرجال، حيث إن معظم مؤسساته غير مسجلة وتندرج ضمن الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما أشارت إليه دراسة الشركات المتوسطة والصغيرة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء عام 2021. وأظهرت الدراسة أن نسبة مساهمة المرأة في القطاع الخاص لا تتعدى 21.3%، بينما تبلغ نسبة مشاركة الذكور 61%. كما كشفت الدراسة أن النساء ما زلن يشكلن أقلية في ملكية المؤسسات بنسبة 5.1%.[33]

أخيراً، غالباً ما تؤدي الحروب والنزاعات المسلحة وعواقبها، مثل النزوح والهجرة القسرية، إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وتوقف برامج التنمية. يقع التأثير الرئيسي للنزاعات على النساء، اللواتي يصبحن معيلات لأسرهن في غياب الرجال، إما بسبب الإعاقة وإما بسبب الوفاة. علاوة على ذلك، تزداد معاناة المرأة بسبب عدم الاهتمام بقضاياها في فترات ما بعد النزاع، حيث يركز السياسيون في معظم الأحيان على إعادة الإعمار وتقاسم المنافع وإعادة توزيع السلطة، وهي الشؤون التي تُعَد أكثر أهميةً.[34]

في عام 2023، حولت الأمم المتحدة تركيزها "من خطة الاستجابة الإنسانية فقط إلى نهج يركز على التنمية، لما يساهم به ذلك في تلبية احتياجات المواطنين العراقيين كافة، لا المتضررين [من الأزمة التي سببها تنظيم الدولة الإسلامية] فقط".[35] وإذا كان هذا يشير إلى أن جزءاً كبيراً من البلاد قد خرج من الأزمة الإنسانية غير المسبوقة الناتجة عن النزاع الطويل، فإنه يشير أيضاً إلى احتمال ظهور ثغرات في شبكات الأمان الاقتصادية للنساء والأقليات التي تعتمد على المنظمات غير الحكومية أو المساعدات من أجل البقاء. ويعتمد اللاجئون والنازحون داخلياً، على وجه التحديد، على هذه المساعدات، ويشعر كثيرون بالقلق من أن التحول يحدث بسرعة كبيرة لا تتيح للمجموعات الأخرى التدخل وتغطية الثغرات في التمويل والخدمات لهذه الفئات المعرّضة للخطر.

مصدر الصورة: نساء من أجل نساء العالم

النزاع والنزوح

إلى جانب عقود من النزاع المسلح السابق، يعم عدم الاستقرار السياسي في التاريخ الحديث للعراق. أثرت هذه السلسلة من النزاعات، فضلاً عن عقوبات الأمم المتحدة التي فُرِضت على العراق في أعقاب حرب الخليج (1990-1991)، بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الفروق الكبيرة بين الجنسين التي أعاقت مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما ارتبط التأثير الاجتماعي الأوسع لنظام عقوبات الأمم المتحدة على المجتمع في العراق بالاتجاه نحو تقاليد اجتماعية أكثر تحفظاً. وتؤدي عمليات الإغلاق القسري للمخيمات، التي جرت مؤخراً وما زالت مستمرة، غالباً إلى نزوح ثانٍ وتعريض عشرات الآلاف من النازحين والعائدين لمخاطر حماية جسيمة بسبب التهميش والتمييز والأذى الجسدي في مناطقهم الأصلية[36].

منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، واجهت البلاد تحديات متزايدة بسبب الحرب والعنف وعدم الاستقرار السياسي بعد الغزو. بعد الغزو وانسحاب القوات الأمريكية في عام 2011، نزح 9.2 مليون عراقي[37] وعانى 4.7 مليون من نقص متوسط أو حاد في الأمن الغذائي.[38] تسبب النزاع وغياب الأمن الناتج عن انتشار وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق في موجات نزوح جديدة، شملت ما يقدر بنحو 5.8 مليون عراقي منذ عام 2014.[39] ورغم طرد تنظيم الدولة الإسلامية من معظم المناطق العراقية التي كان يسيطر عليها بحلول عام 2017، لم تعد 1.2 مليون أسرة نازحة داخلياً بعد إلى أماكن سكنها الأصلية بسبب انعدام الأمن، وفقدان الوثائق المدنية، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، ومحدودية فرص كسب العيش.، ونقص الدعم المالي لإعادة إعمار المنازل والمحلات التجارية.[40]

تعرضت النساء لأكبر آثار هذا الوضع، ذلك أنهنّ الشريحة المعرضة بشكل خاص للفقر ونقص الغذاء وغير ذلك من أشكال انعدام الأمن، بما يشمل العنف ضدهن. كما أدت النزاعات الأخيرة إلى ترمّل آلاف النساء اللواتي أصبحنَ ربّات أسرهنّ، ويتعرضن للتهميش بشكل مضاعف لقلة الموارد وشبكات الأمان لديهن، وهن يكافحن للحصول على المساعدات والخدمات الطارئة المتاحة، ويواجهن مخاطر فريدة أثناء النزوح وغياب الأمن.

مصدر الصورة: نساء من أجل نساء العالم

النتائج: العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة

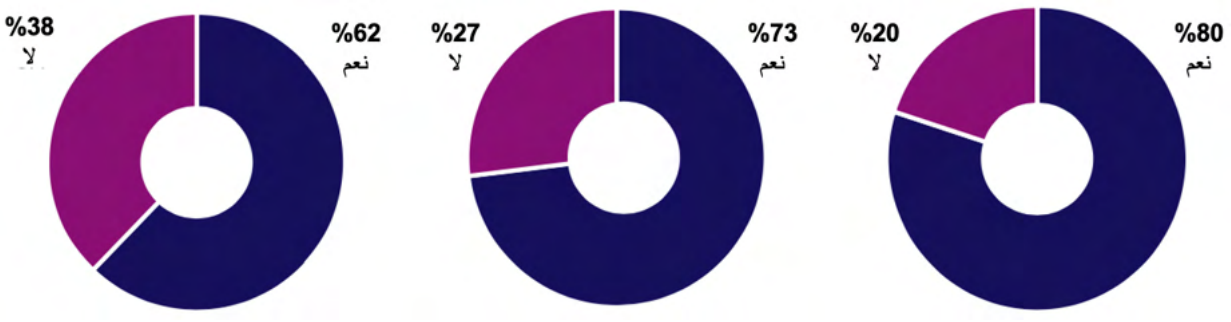

"هل من عوائق تمنع النساء من المشاركة في العمليات السياسية؟"

"هل من عوائق تمنع النساء من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية؟"

"هل من عوائق تمنع النساء من المشاركة في صنع القرار في المنزل؟"

أوضح البحث المكتبي وجود عوائق أمام النساء العراقيات اللواتي يسعين إلى المشاركة في عملية صنع القرار على مختلف المستويات الأسرية والمجتمعية والقُطرية، إلا أن دراستنا سعت إلى تأكيد النساء أنفسهنّ على هذه العوائق. وعندما سئلت النساء، أجابت الأغلبية الساحقة منهن بأنهن واجهن عقبات تعوق مشاركتهن في العمليات السياسية (80%)، وبدرجة أقل قليلاً، في الاقتصاد (73%) وعلى مستوى الأسرة (62%).

العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في المجتمع

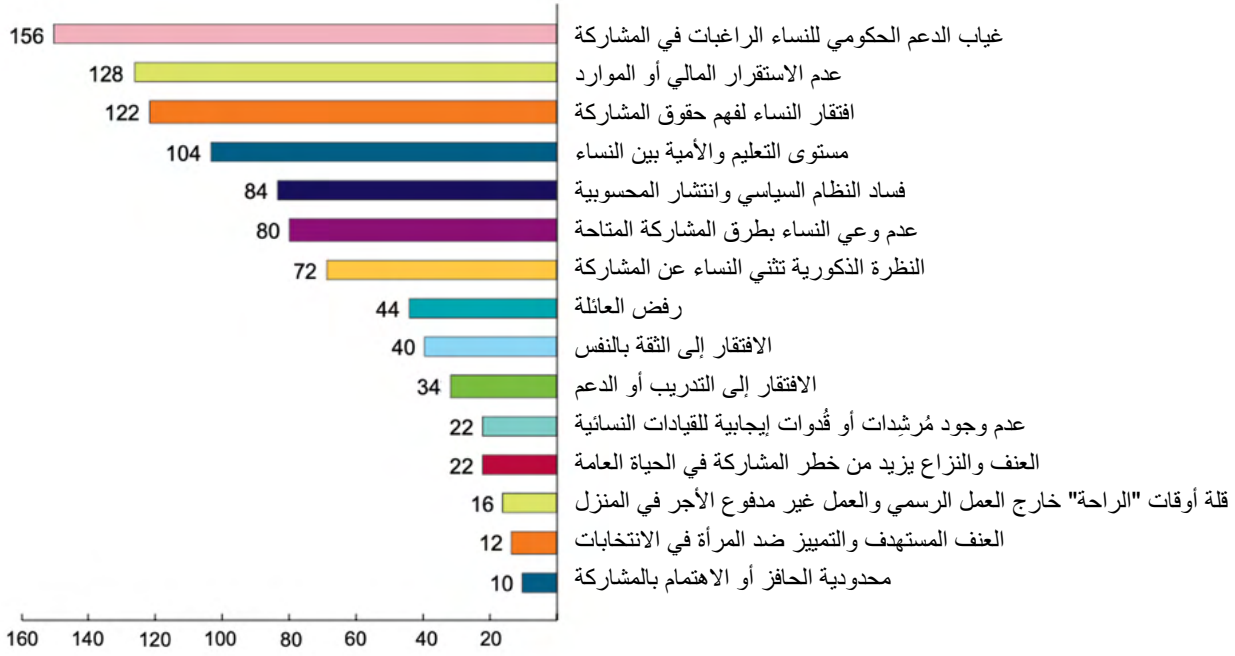

الشكل 1: طُلب من المُشاركات في الاستطلاع اختيار ما يشعرن بأنه يشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة في مجتمعاتهن من 16خياراً. وسُمح لهن اختيار أكثر من خيار واحد، وبكتابة إجابات مفتوحة إلى جانب الخيارات

عندما طُلب من النساء اختيار أهم العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في العراق، اختارت النساء ثلاثة تحديات رئيسية:

1) غياب الدعم الحكومي (75% من المشاركات)
2) عدم استقرار الموارد (62% من المشاركات)
3) افتقار النساء لفهم حقهنّ في المشاركة (59% من المشاركات)

في أسفل قائمة العوائق التي رأتها المشاركات في الاستطلاع، جاء "محدودية الحافز أو الاهتمام" لدى النساء. ويدل هذا على أن عدم فهم النساء لحقوقهن في المشاركة في صنع القرار، الذي عدّته المشاركات عائقاً هاماً، لم يُتَرجم بالضرورة إلى عدم وجود إرادة بالمشاركة.

في أي مجال ترغبين في المشاركة بفعالية أكبر، أو ترغبين في اكتساب سلطة أعلى لاتخاذ القرار؟

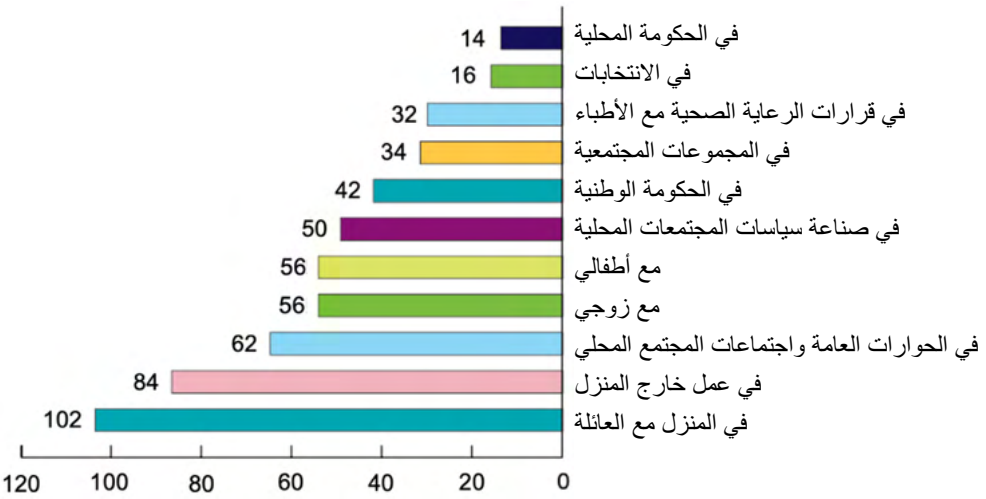

الشكل 2: طُلب من المُشاركات في الاستطلاع اختيار المجالات التي يرغبن في المشاركة فيها بشكل أكثر فعالية أو الحصول على سلطة أكبر في اتخاذ القرار من 11 خياراً. وسُمح لهن اختيار أكثر من خيار وتقديم إجابات مفتوحة.

عبّرت النساء من خلال الاستطلاع عن المجالات التي يرغبن في الحصول على سلطة أكبر لاتخاذ القرار فيها، أو حيث يتمكنّ من المشاركة بشكل أكثر فعالية في المجالات التي قد يحصلن فيها على المنافع الأكثر إلحاحاً، مثل المنزل أو العمل أو صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي في الاجتماعات أو صنع السياسات. ومع ذلك، فمن الواضح أن النساء يرغبن في المشاركة بشكل أكبر في مختلف المجالات والعمليات الأسرية والمجتمعية والقُطرية، وقد منحنَ الأولوية للرغبة في المشاركة في هذه المجالات رغم العوائق أو التحديات التي يدركنَ احتمال تأثيرها عليهنّ عند المشاركة.

غياب الدعم الحكومي للنساء الراغبات في المشاركة

أشارت النساء إلى أن غياب الدعم الحكومي هو العائق الرئيسي أمام قدرتهن على المشاركة، بالإضافة إلى عائقَين مرتبطَين بهذا العائق، هما "فساد النظام السياسي وانتشار المحسوبية" و"عدم وعي النساء بطرق المشاركة المتاحة". طرح الاستطلاع على النساء أسئلة حول تواصلهن الحالي مع القادة، ونظرتهن إلى وضع النساء الأخريات في مجتمعاتهن، وإلى الحكومة والجهات والعمليات السياسية، وإلى القادة السياسيين.

	العبارة في الاستبيان	موافقة	غير موافقة	محايدة
1	هيمنة الأحزاب التي يقودها الرجال تمنع النساء من المشاركة الديمقراطية الفعالة والتعبير عن آرائهن.	%53	%33	%14
2	العادات والتقاليد الموروثة تمنع الرجال من التصويت للمُرشّحات النساء في الانتخابات	%71	%15	%14
3	معظم النائبات في مجلس النواب حصلن على مقاعدهنّ بسبب الحصص (الكوتا) لا بسبب عدد الأصوات	%66	%16	%18
4	دور النساء في العمل السياسي اسمي فقط لا فعلي	%43	%39	%17
5	غالباً ما تقتصر المنتديات العامة التي تُعقَد في مجتمعي المحليّ على بعض الأشخاص، ويصعب على النساء مثلي الوقوف والتعبير عن رأيي بحرية	%31	%45	%24
6	هذه الأيام، تنال آراء النساء في مجتمعي المحليّ التقدير، ويؤخَذ بها لصناعة سياسات أكثر إنصافاً	%34	%34	%32
7	لا يُسمَع صوت النساء في مجتمعي المحليّ إلا لماماً خلال النقاشات العامة حول فرص التنمية وقضايا المستقبل	%53	%33	%14
8	لا أمانع في التحدث أمام جمع كبير، حتى في حضور القادة الرجال	%71	%15	%14
9	قادة المتجمع المحلي يشجعونني على التعبير عن رأيي في اللقاءات العامة	%43	%39	%17

تشير الإجابات إلى أن النساء يشعرن بالثقة في التعبير عن آرائهن للقادة (#8 - 71% من النساء يوافقن)، ولكنهن لا يثقن بالضرورة بأن هناك تشجيعاً للتعبير عن آرائهن (#9 - 43% من النساء يوافقن)، أو تقديراً لها (# 6 - 34% من النساء يوافقن)، أو بأنه يؤخذ بها (#4 - 43% من النساء يوافقن).

نسبة النساء اللواتي حضرن لقاءً للمجتمع المحلي خلال العام الماضي

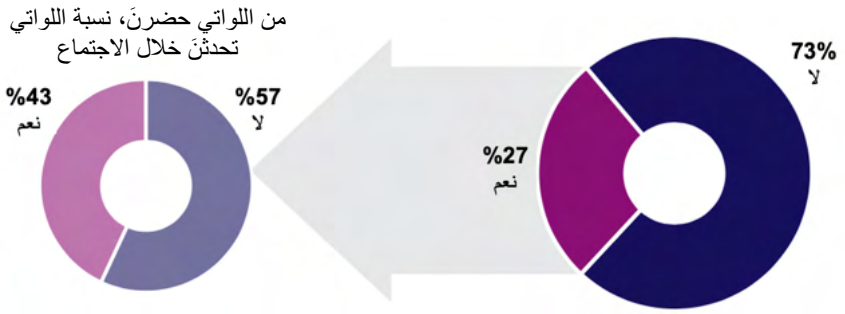

وعندما سُئلت النساء عن مشاركتهن الفعلية العامة والمدنية، قالت 27% فقط من المستجيبات إنهنّ حضرن لقاءً أو اجتماعاً للمجتمع المحلي خلال العام الماضي. ومن بين 27% ممن حضرن، قال نحو نصفهن (43%) إنهنّ تحدثن أثناء الاجتماع الذي حضرنه. ويعكس هذا انخفاض حضور النساء للقاءات المجتمعات المحلية نسبياً، رغم أن 31% فقط من المُستجيبات للاستطلاع عبّرن عن شعور بأن الاجتماعات العامة مغلقة أمام مشاركة النساء، في حين أعربت 24% منهن عن الحياد (الجدول 1، البند 5). يشير هذا إلى أن النساء، رغم عدم شعورهنّ بالإقصاء من الفضاء العام، لا يحضرن المنتديات العامة أو يشاركن مشاركةً كاملة، على الأقل جزئياً، بسبب غياب تشجيع مشاركتهن (الجدول 1، البند 9) وعدم فعالية المنتديات، أو عدم فعالية مشاركتهن على وجه التحديد (الجدول 1، البند 4، البند 6).

ورغم الأطر القانونية والسياسية التي تدعم المشاركة المتساوية للمرأة، تشير استجابات النساء إلى أن العادات والتقاليد، وهيمنة الرجال على الأحزاب السياسية والأدوار القيادية، لا تشجع الرجال على التصويت للنساء (الجدول 1، البند 2 – 71% يوافقن) الأمر الذي يكرّس هيمنة الرجال على البرامج السياسية حتى بحضور النساء في مجلس النواب (الجدول 1، البند 1 – 53% يوافقن).

هل حاولتِ الاجتماع بزعيم سياسي؟

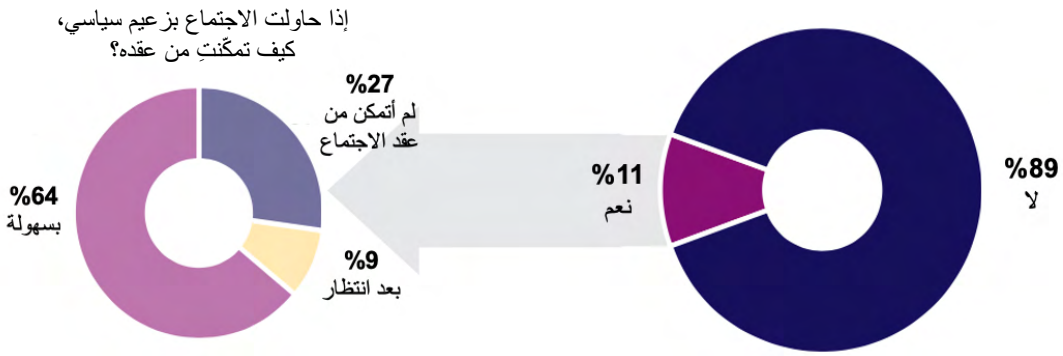

وعدا حضور المنتديات المجتمعية العامة، عندما سئلت النساء عن السعي إلى لقاءات أكثر استهدافاً مع القادة، أجابت 89% من المُستجيبات بأنهنّ لم يحاولن اللقاء بأي زعيم سياسي. ومن النساء اللواتي بذلن تلك المحاولة، البالغ عددهن 22 (10%)، فإن الثلث منهن وجدن صعوبة في ترتيب اللقاء أو عجزن عن ذلك كلياً، ولكن الثلثين منهن التقين بزعيم سياسي بسهولة. تشير نتائج الاستطلاع إلى أن النساء، عندما يتّخذن خطوات خارج فضاء المنزل، ترتفع نسبة نجاحهنّ في اللقاء بزعيم سياسي إذا سعين إلى ذلك. ولكن تبقى بعض العوائق ماثلة، كعدم سعي النساء للقاء أساساً، وبدرجة أقل، العجز عن الوصول إلى اللقاء.

هل سبق لك التصويت؟

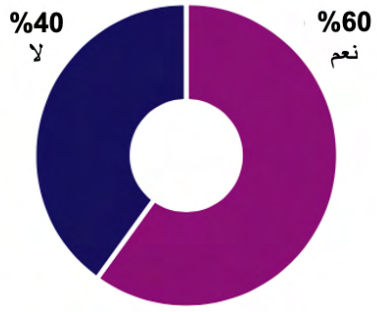

هل سبق لك الترشح للانتخابات؟

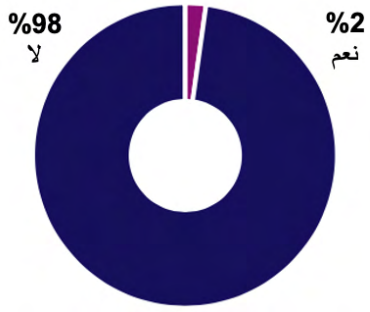

وعندما سُئلت النساء عن الترشح والانتخاب، أجابت 2% فقط من المُستجيبات بأنهنّ ترشحن، في حين أفادت 60% منهن أنهن صوتنَ في انتخابات سابقة، و40% لم يصوتن.

وفي مجموعات التركيز، أعربت النساء عن أن فكرة عمل المرأة في السياسة لا تزال موضع نقاش وشك في المجتمع، حيث تتفوق التوقعات التقليدية والثقافية على التغييرات التشريعية في التأثير على مشاركة المرأة. ورغم دخول بعض النساء مجال السياسة وتشكيلهنّ قدوةً، لا يزال بعضهن يتعرضن للمضايقات والتسلط، وتقل نسبة التصويت والدعم لهن.[41] أما النساء المنخرطات في السياسة، فغالباً ما يقتصر مجال تأثيرهن على "شؤون المرأة"، الأمر الذي يدفعهن إلى التردد في التعامل مع المجموعات البرلمانية التي تركز على المرأة مثل لجنة المرأة والأسرة والطفل، وهي اللجنة البرلمانية الأقل عدداً بين لجان مجلس النواب العراقي.[42]

علاوة على ذلك، كشفت مناقشات مجموعات التركيز عن شعور بأن نساء عاجزات عن المشاركة الفاعلة في صناعة أو تشكيل السياسات، ليقتصر دورهنّ على تنفيذ سياسات يقودها الرجال، قادة الأحزاب أو اللجان السياسية. وفي نهاية المطاف، أعربت النساء عن شعورهن بأن صوتهنّ غير مسموع في الأحزاب السياسية، وبأن دورهن في الأحزاب رمزي وغير فعال في غياب قيادة ملحوظة أو مرئية للنساء في الحركات السياسية العراقية.

> **"رغم من مشاركة المرأة في العمل السياسي، لا تتمتع في كثير من الأحيان بالإرادة الحرة، ويتولى رجال الأسرة التفاوض واتخاذ القرار نيابة عنها.** *(امرأة، العراق)*

ورغم من هذه التصورات، أعربت النساء أيضاً عن شعورهن بأن صناع القرار والسياسيين يمكن أن يلعبوا دوراً حاسماً في التأثير على هذه الاتجاهات وتحسينها، بالاستفادة من سلطتهن السياسية. تشعر النساء أن القادة السياسيين والحكوميين يمكنهم المساهمة في تطوير مساحات لمشاركة المرأة، وتقديم قدوة إيجابية وإرشاد، ومنح النساء أدواراً عليا جوهرية ومؤثرة في الحكومة.

كما أعربت النساء عن شعورهن بوجود دور للحكومة في تعميم الحماية الدستورية والقانونية لحقوق المرأة في المشاركة. وتواجه سبل الحماية هذه رد فعل عنيفاً على شكل قيم وعادات اجتماعية تعزز الصور النمطية لأدوار النساء في المجتمع، التي تمنعهنّ من القيادة السياسية أو الاقتصادية أو التأثير في هذه المجالات. ومما يزيد من تفاقم هذه الثغرة بين السياسة والقانون من جهة، والممارسة من جهة أخرى، الافتقار إلى الدعم والموارد للنساء اللواتي يكرسن أنفسهن لدعم حقوق المرأة في العراق. ولا يمكن، في الوقت الحالي، الوصول إلى الدعم، لاسيما للنساء.

غالباً ما تقتصر مشاركة المرأة السياسية على الحصص (الكوتا)، ولا تمتد هذه الحصص إلى المجموعات التي تتمتع بنفوذ سياسي كبير، مثل السلطة التنفيذية، ونعني بها في هذه الحالة الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. وعندما تشارك المرأة في السياسة، فإن مشاركتها تُعد رمزيةً، ومجرد وسيلة لتحقيق حصة الرُّبع المفروضة قانوناً. في الواقع، حتى عندما تتولى المرأة أدواراً سياسية على مستوى الإقليم ومستوى الدولة، فإن مدى نفوذها وسلطتها يظل في الحد الأدنى. أفادت النساء والمنظمات النسائية بأنه بغير دعم حكومي يتمثل في تدريب المرشحات، ومعالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية أمام مشاركة المرأة، وزيادة برامج دعم ترشيح النساء في الأحزاب والدوائر الحكومية، فإن نظام الحصص لن يوسع أبداً مشاركة المرأة وحرياتها بشكل مؤثر.

كما شددت منظمات حقوق المرأة على وجود سياسات وممارسات، فرضتها الحكومة، تحد من الحيز المدني للبرامج والجهود غير الحكومية القائمة لتعزيز مشاركة المرأة. على وجه الخصوص، أشارت المنظمات إلى التحديات التي واجهت عملها عندما حُظِر على المستوى القُطري استخدام مصطلح "الجندر" أو "النوع الاجتماعي" في العراق في النصف الثاني من عام 2023. وقد وُضِع الحظر في سياقه، في المقام الأول، عبر تأطير المساواة بين الجنسين في مواجهة التقاليد والدينية، وهو ينسجم مع رد الفعل العالمي الواسع ضد المساواة بين الجنسين واستخدام لغة "الجندر" أو "النوع الاجتماعي".[43] أكّدت منظمات حقوق المرأة التي أُجرِيت معها مقابلات في إطار هذا البحث، والبالغ عددها 14 منظمة، على أثر ذلك، المتمثل في تقلص مساحتها المدنية والمساعي المستمرة للحد من مرئيتها، استجابةً للحظر على العمل الجندري.

> **كل هذه التفاصيل [حظر استخدام المصطلح] قيّدت عمل منظمات تمكين المرأة في العراق وحدّت منه، حيث إن الجهات المختصة ترفض وتمنع أي نشاط بمجرد سماع عبارة منظمة غير حكومية لتمكين المرأة.** *(منظمة قبول الآخر، العراق)*

في المحصلة، يمكن للحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أداء دور فعال في ترجمة السياسات والقوانين إلى التطبيق العملي عبر دعم المرأة لتولي أدوار أكثر جدوى وفعالية في السياسة والحكومة، من خلال دعم الجهود والبرامج الرامية إلى التصدي للمعايير التي ترسّخ دور المرأة المنزلي، ومن خلال حماية رسمية للفضاء المدني الضروري لمنظمات حقوق المرأة والمجموعات المعنية، لتتمكن من تنفيذ البرامج والجهود التي تسعى إلى معالجة هذه التحديات وتشجيع مشاركة المرأة في الأسرة والمجتمع والمجال السياسي.

> **أدى حظر استخدام كلمة "النوع الاجتماعي" في أيلول/سبتمبر [2023] إلى تأجيل عملنا، وسبّب لنا صعوبات مع الإدارات المحلية في المحافظات، التي أصدرت رسائل تحذيرية ضد الأنشطة المتعلقة بالجندر، وتمكنا من إيجاد الحل باستخدام مصطلحات مختلفة.** *(جمعية المناهل)*

عدم استقرار الموارد والمشاركة الاقتصادية

يؤثر عدم استقرار الموارد ومحدودية المشاركة الاقتصادية للمرأة على المشاركة الأوسع للمرأة في المجتمع وعلى قدراتها وثقتها بنفسها في صنع القرار. تشعر 65% من النساء اللواتي شملهنّ الاستطلاع بأن افتقار المرأة إلى الاستقلال الاقتصادي يحد من حريتها في التعبير عن آرائها والمشاركة في صنع القرار على نطاق أوسع. ترتبط التحديات التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية، أو تتطابق، مع التحديات التي تعيق مشاركة المرأة وشغلها أدواراً قيادية. ورأت النساء في عدم استقرار الموارد عائقاً رئيسياً أمام مشاركتهن، واستكشف الاستطلاع والمقابلات مدى تأثير انعدام الأمن الاقتصادي الواسع وعدم الاستقلال الاقتصادي للمرأة على مشاركة النساء.

	العبارة في الاستبيان	موافقة	غير موافقة	محايدة
1	على الزوجة أن تتمكن من كسب المال بالعمل خارج المنزل	%84	%8	%8
2	للمرأة الحق في شراء وبيع السلع في السوق من دون طلب إذن زوجها	%31	%60	%9
3	على المرأة البقاء في المنزل لرعاية الأطفال	%24	%68	%8
4	اعتماد المرأة اقتصادياً على الرجل يحد من مشاركتها الديمقراطية وحريتها في التعبير عن رأيها	%65	%22	%13

تشعر معظم النساء (84%) بوجوب قدرة الزوجات على كسب المال بالعمل خارج المنزل، ويرفضن (68%) وجوب البقاء في المنزل لرعاية الأطفال فقط. مع ذلك، ينتشر لدى النساء شعور بأن الشراء والبيع يجب أن يكونا بإذن أزواجهن وليس دون إذن (الجدول 2، البند 2).

> **العوز المالي وقلة الموارد الاقتصادية دفعت الكثير من الرجال إلى قبول فكرة عمل المرأة خارج المنزل.** *(امرأة، العراق)*

هل تزاولين حالياً عملاً تجنين منه دخلاً خارج المنزل؟

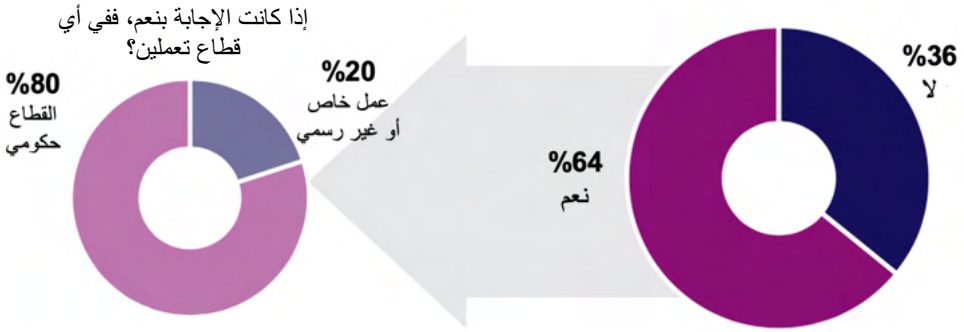

تعمل معظم المستجيبات (64%) في أعمال تجني منها دخلاً خارج المنزل. أشارت النساء في مناقشات مجموعات التركيز إلى أن العديد من المجتمعات المحلية شهدت تقدماً في دعم عمل المرأة ومزاولتها الأنشطة المدرة للدخل. إلا أنهنّ أشرنَ، في الوقت نفسه، إلى أن هذا الدعم يتجه نحو قطاعات معينة فقط، حيث لا يزال المجتمع يقاوم فكرة عمل المرأة في قطاعات يرى أنها لا توافق التوقعات النمطية لأدوار المرأة، مثل الأمن أو الهندسة. وبالتالي، يعم قبول عمل المرأة في قطاعات مثل التعليم والصحة وبعض الأدوار الإدارية، ولا يزال جزء كبير من المجتمع يشعر بأن المرأة يجب أن تكون ربة منزل مسؤولة عن الأسرة والأطفال، وعن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ويتقاطع ذلك مع النظرة المجتمعية لقدرة المرأة على القيادة وكيفية تقييم آراء النساء وتوصياتهن في اجتماعات المجتمعات المحلية أو في عملية صنع القرار.

يمكن لمحدودية وصول النساء والمجموعات النسائية إلى الموارد، مثل الوظائف والدخل والتمويل، أن يتفاعل مع الحواجز التي تحول دون إشراكهن في عملية صنع القرار وتعززها، وهو ما أكدته المشاركات في بحثنا والأدلة التجريبية الموجودة.[44] يعود سبب محدودية الموارد جزئياً إلى النزاعات المستمرة وحركة النزوح داخل العراق والسياق الاقتصادي الأوسع للبلاد، فضلاً عن الأعراف الثقافية والاجتماعية الخاصة بمشاركة المرأة في سوق العمل كما هو موضح في مكان آخر من هذا التقرير.

وصفت منظمات حقوق المرأة التي تحدثنا إليها في بحثنا أيضاً العوامل التي تؤثر على المناخ الاقتصادي في العراق، والتي لا تقتصر على غياب استثمار المانحين في حقوق المرأة، إذ تتفاقم هذه الآثار بفعل العواقب الاقتصادية للنزاعات العالمية المتزايدة، مثل الحرب في أوكرانيا، واستمرار الاضطراب في الشرق الأوسط، وهما عاملان زادا من ضعف الأمن الاقتصادي في العراق. رأى الاتحاد اللوثري العالمي، المنظمة التي تعمل مع النازحين واللاجئين في إقليم كردستان العراق، ما يلي حول التهديدات الماثلة من هذه العوامل:

> **"للحرب في أوكرانيا والآن في غزة، آثار اقتصادية شاملة تمتد، بطريقة أو بأخرى، إلى الاقتصاد العراقي، الأمر الذي يزيد من صعوبة مشاركة النساء في تأمين سبل عيشهن، أو من شعورهنّ بأنهنّ يتحكمن بوضعهنّ المالي.**
> *(الاتحاد اللوثري العالمي)*

تسببت الحرب في أوكرانيا في تضاعف تكلفة السلع الأساسية في العراق، حيث أفادت الجهات المشاركة في برنامج "منظمة نساء من أجل نساء العالم" في أبريل/نيسان 2022 أن تكلفة دقيق القمح زادت بنسبة 40%، وزيت الطهي بنسبة 30%، والكيروسين بنسبة 80%. وتتوافق هذه الزيادات في الأسعار إلى حد كبير مع التقديرات العالمية وتتبع الأسعار.[45] ومن الناحية العملية، زادت تكلفة الخبز بمقدار الثلث. في السابق، كان سعر ثماني قطع من الخبز يبلغ 1000 دينار عراقي، أما اليوم فيمكن للمتسوقين شراء ست قطع فقط بنفس السعر. في مجتمع يجني فيه ثلث السكان أقل من 2000 دينار عراقي في اليوم (حوالي 2.15 دولار أمريكي، خط الفقر الدولي)، تعادل تكلفة الخبز تقريباً نصف دخل يوم، وتؤثر هذه الزيادات في الأسعار بشكل كبير على الأوضاع المالية للأسرة وأمنها الغذائي.[46]

ورغم أن النساء يتمتعن بسلطة أكبر في اتخاذ القرار داخل المنزل، تتزايد التحديات التي تهدد أمنهنّ الاقتصادي. في البحث الذي أجرته منظمة نساء من أجل نساء العالم لعام 2023 حول التقاطع بين الجندر والنزاع والبيئة، أفادت 78% من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع في العراق أنهن واجهن انعدام الأمن الغذائي في السنوات العشر الماضية، وعزين ذلك إلى التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاض الدعم من المنظمات غير الحكومية، باعتبارها عوامل إضافية أدت إلى تفاقم معاناتهن من انعدام الأمن الغذائي.[47] يسبب تقاطع واجتماع انخفاض الوصول إلى الموارد وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وارتفاع المتطلبات المنزلية، ضغوطاً تخفف من قدرة المرأة على تولي الأدوار القيادية والمشاركة في الحياة المدنية خارج المنزل، في حين يحد خفض تمويل التنمية ومنظمات حقوق المرأة في العراق من قدرة المجتمع المدني على مواجهة هذه التحديات.

الوعي بالحق في المشاركة والنظرة إليه

يقيم البحث وعي النساء ونظرتهن لمشاركة المرأة في الأسرة والمجتمع والحياة السياسية من خلال استطلاع استُكمِل بالتعليقات حول المواقف المجتمعية تجاه مشاركة المرأة والتي جُمِعت في مجموعات التركيز.

> **لدى المرأة العراقية الرغبة في ممارسة العمل السياسي والديمقراطي والقدرة عليها، لكنها في كثير من الأحيان لا تجد من يشجعها، فلا تعرف من أين وكيف تبدأ.** *(امرأة، العراق)*

		العبارة في الاستبيان	موافقة	غير موافقة	محايدة
المنزل	1	لا يجوز للزوجة التشكيك في قرارات زوجها أو مساءلتها	%28	%48	%25
	2	النساء مثلي قادرات على المشاركة في صناعة القرار في المنزل والأسرة بقدر الرجال	%88	%7	%5
	3	يمكنني اتخاذ قراراتي الخاصة فيما يخص الغذاء والعائلة، ونفقات تعليم الأطفال، والأدوية، والمناسبات الخاصة (مثل الحفلات)	%78	%12	%12
المجتمع	4	النساء مثلي قادرات على المشاركة في صناعة القرار المجتمعي بقدر الرجال	%72	%13	%15
	5	على المرأة نيل الإذن للمشاركة في الأنشطة الجماعية والمدنية أو في العملية الانتخابية في مجتمعي المحلي	%68	%20	%12
	6	إذا اتُّخِذ قرار في منتدى عام يؤثر سلباً على حياتك أو حياة أطفالك، فلن تترددي في الوقوف والاحتجاج عليه	%73	%10	%17
	7	يصعب على المرأة أن تشغل منصباً قيادياً مهماً في مجتمعي المحلي حتى لو كانت راغبة في ذلك حقاً	%64	%18	%18
الحياة السياسية	8	النساء مثلي قادرات على المشاركة في صناعة قرار على المستوى القُطري بقدر الرجال	%63	%13	%24
	9	يمكن للنساء أن يكنّ سياسيات بارعات ويجب تشجيعهنّ على الترشح	%82	%5	%13
	10	القيادة من مهمات الرجال لا النساء	%22	%66	%12
	11	النساء في مجتمعي المحلي يعرفن القوانين والسياسات التي تكفل لهنّ حقاً متساوياً في المشاركة الديمقراطية وحرية التعبير	%31	%45	%24
	12	القانون لا يكفل حق المرأة في المشاركة الديمقراطية والحرية في التعبير عن رأيها	%34	%34	%32
	13	باعتبارنا مجتمعاً نسوياً، نتمكّن عموماً من دفع ممثلينا السياسيين إلى الاستماع إلى مشاكلنا	%47	%32	%21

شعرت معظم النساء اللواتي شملهن الاستطلاع أن النساء في مجتمعاتهن غير واعيات بالقوانين أو السياسات التي تضمن لهن حقوقاً متساوية للمشاركة في صنع القرار، بما يشمل الحق في المشاركة في العمليات الديمقراطية والتعبير عن أنفسهن بحرية (الجدول 3 – البند 12، البند 13). ويشير هذا إلى أن قلة المعرفة بالقوانين قد تشكل عائقاً أمام مشاركتهن، إلى جانب بعض الأعراف الاجتماعية التي لُمِّح إليها رداً على عبارات أخرى في الاستطلاع. على سبيل المثال، أعرب حوالي نصف النساء اللواتي شملهن الاستطلاع أن القادة السياسيين يستمعون إلى المشاكل التي تواجه المرأة (الجدول 3، البند 13)، ووافقت 68% على أن النساء بحاجة إلى إذن للمشاركة في الأنشطة المدنية، الأمر الذي يشير مجدداً إلى أن الدعم الحكومي والأعراف المجتمعية تترك أثراً على مشاركة المرأة.

وافقت النساء اللواتي شملهن الاستطلاع إلى حد كبير على العبارات التي تقول إن المرأة قادرة على المساهمة في القرارات المنزلية (الجدول 3 – البند 2، البند 3)، والمساهمة في صنع القرار المجتمعي (الجدول 3 – البند 4، البند 8)، وأن تكون سياسية بارعة يجب تشجيعها على الترشح للمناصب (الجدول 3 - البند 9). وتشعر 22% فقط من النساء أن القيادة من اختصاص الرجال فقط دون النساء (الجدول 3 - البند 10). ويشير هذا إلى أن وعي النساء ونظرتهنّ ليسا العائقين الوحيدين أمام مشاركة المرأة، إذ تترك النظرة الاجتماعية العامة وأعراف المجتمع أثراً كبيراً على قدرة المرأة على التصرّف وفق وعيها وثقتها بنفسها.

> **لا يزال عدد كبير من أفراد المجتمع يرى أن المكان الطبيعي للمرأة هو إدارة المنزل ورعاية الأطفال.** *(امرأة، العراق)*

أشارت النساء في مناقشات مجموعات التركيز إلى أنهن يشعرن بأن للمعايير المجتمعية أثر وسطوة قويين يمكن أن يؤثرا سلباً أو إيجاباً على وضع المرأة وقدرتها على المشاركة وعلى التعبير بحرية. وبالتالي، لم تقتصر توصيات المشارِكات على توعية المرأة بحقوقها، بل شملت أيضاً توعية الأسر والمجتمع الأوسع لدعم حقوق المرأة في المشاركة وتغيير الخطاب السائد والتصورات المجتمعية التي تقيد دور المرأة ومشاركتها.

> **إن أكثر ما يقيد حرية المرأة في التعبير وممارسة الديمقراطية هو الوصمة المجتمعية التي بدأت تتلاشى تدريجياً، لكنها لم تختف تماماً بعد.** *(امرأة، العراق)*

الفرص والمخاطر: فضاءات للمشاركة والعمل

كشف بحثنا عن عوائق واضحة أمام مشاركة المرأة في العراق، ولكن، من المفيد أيضاً تسليط الضوء على الفرص المتاحة لمشاركة المرأة، من خلال استكشاف الفضاء المدني الحالي وفهم المساحات التي تشارك فيها المرأة حالياً أو تشهد توعية بالمشاركة في الحياة العامة والسياسية، والحفاظ على هذه المساحات.

للتوصل إلى سبل توعية النساء بحقهن في المشاركة في صنع القرار، من المفيد معرفة الوسائل التي تستخدمها النساء حالياً لتلقي معلومات حول إجراءات وأنشطة الحكومة. يوضح الشكل 2 أن معظم النساء اللواتي شملهن الاستطلاع يتلقين المعلومات من التلفزيون والإذاعة (59%)، يليهما الزملاء والزميلات في العمل (43%)، في حين تتلقى 38% منهنّ المعلومات عبر معارفهنّ (مثل الأقارب والأصدقاء والجيران والأسواق) و35% عبر الإنترنت.

ما هي أهم ثلاثة مصادر للمعلومات حول ما تفعله الحكومة؟

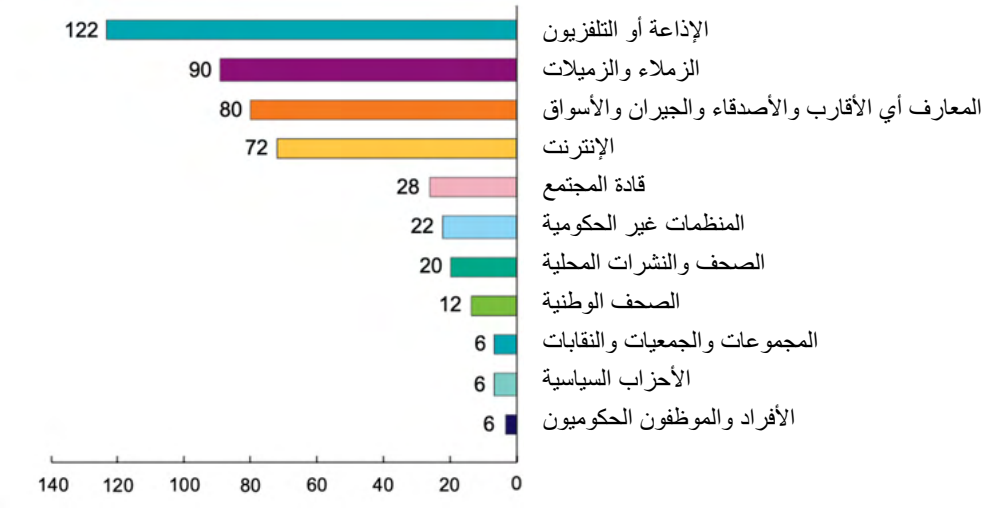

الشكل 2: طُلب من المُشاركات الاختيار من قائمة، ضمت خيار "وسائل أخرى"، على أن تختار كل مشاركة ما لا يزيد عن ثلاثة مصادر معلومات يستخدمنها للاطلاع على المستجدات الحكومية أو السياسية

تشير مصادر المعلومات الأكثر شعبية بين المُشارِكات إلى أن النساء يتلقين في المقام الأول معلوماتهن حول النشاط الحكومي إما من مصادر محلية أو غير رسمي أو محلية وغير رسمية معاً. في حين جاء موظفو وممثلو الحكومة أنفسهم في ذيل القائمة، وقبلها مباشرة الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية.

حتى الصحف والمجلات، سواء الوطنية منها أم المحلية، حصلت على نسب منخفضة، والصحف المحلية أكثر شعبية من الصحف الوطنية. تُعزِّز الإجابات الاتجاهات التي كُشِف عنها في استجابات الاستطلاعات والمقابلات الأخرى، التي تؤكد محدودية الاتصال المباشر بين النساء والحكومة. علاوة على ذلك، يمكن أن يشير الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام والأسرة والزملاء، لتلقي هذه المعلومات، إلى أن المعلومات التي تتلقاها النساء تمرّ بموشور الأعراف والتقاليد المجتمعية، التي تحمل نظرة سلبية إلى مشاركة المرأة، قبل وصولها.

الفضاء المدني والمجتمع المدني

خلال المقابلات، أكدت منظمات حقوق المرأة على أهمية الحفاظ على الفضاء المدني ودعم جهود المجتمع المدني لزيادة مشاركة المرأة. ووصفت طريقة عمل منظمات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات التي تقودها النساء وتقدم خدماتها للنساء، على إيجاد فرص للمشاركة من خلال المساحات الآمنة التي تيسرها المنظمات غير الحكومية والجهود الشاملة لتشجيع مشاركة المرأة من خلال معالجة العوائق الرسمية وغير الرسمية.

> **علينا أن نحافظ على نشاطنا في المناصرة، وفي بناء القدرات، إذ لا تعرف نساء كثيرات، في مختلف أنحاء العراق وكردستان، حقوقهن، لذلك يتعين علينا مواصلة تعزيز ذلك، كما علينا العمل على تعزيز معرفة المرأة بقدرتها على القيادة.** *(منظمة قبول الآخر)*

وصفت منظمات حقوق المرأة دورها بأنه محوري، بسبب نهجها الشامل الذي يتضمن الدعم المباشر للنساء لتوعيتهن بحقوقهن ومهارات المشاركة، وتيسير المساعي التي تواجه العديد من العوائق الرئيسية التي أبرزتها النساء في ردودهن على الاستطلاع. على سبيل المثال، تنفذ منظمات حقوق المرأة حملات توعية حيوية لمواجهة النظرة والأعراف في المجتمعات المحلية وعلى الإنترنت. ولتعزيز الدعم الحكومي، تبني منظمات حقوق المرأة شبكات من الحلفاء من أجل حقوق المرأة على مستوى المجتمع والدولة والمستوى القُطري والعالمي.

> **"على الحكومة أن تشارك بشكل أكبر في الأنشطة، وأن تدعم الحملات المنظمة ضد التنمر على الإنترنت وضد الوصمة والأعراف الاجتماعية، ولتعزيز حقوق المرأة.** *(منظمة مدخل العراق الصحي)*

في إقليم كردستان العراق، أشارت منظمات حقوق المرأة إلى أن مجموعات ومساحات المجتمع المدني تلعب أدواراً حاسمة في تمكين المرأة من الوصول إلى عملية صنع القرار والتأثير عليها من خلال إنشاء مساحات آمنة، وتوفير التدريب والموارد، وتوعية المجتمع لحقوق المرأة ومشاركتها وتعزيز دعمه لها. وشددت منظمات حقوق المرأة على أن الإستراتيجية الرئيسية لتمكين مشاركة المرأة تتمثل في ضمان زيادة الاستثمار في الشبكات والتحالفات القائمة لتعزيز الحركات النسائية وزيادة فرص التعلم والتعاون.

أوصت منظمات حقوق المرأة باتباع مقاربة مع وكالات متعددة لتوسيع المساحات المدنية الداعمة للنساء لتشعر المرأة بالأمان عند التعامل معها. وتشمل هذه المقاربة بناء شبكات جديدة من الحلفاء داخل هياكل السلطة القائمة، مثل أقسام الشرطة في الأحياء، ومكتب المحافظ، والنشطاء بالتعاون مع منظمات حقوق المرأة. وكما قالت جمعية الفردوس العراقية خلال مقابلتها، هذا النوع من التعاون بين المجتمعات المحلية ضروري للتغيير على المدى البعيد:

> **"لدينا شغف بإنشاء مساحات آمنة للنساء، وقد أُنشِئت هذه المساحات بمساعدة قسم الشرطة في الحيّ. بالإضافة إلى ذلك، ننسق أعمالنا وأنشطتنا مع قسم تمكين المرأة في المحافظة ومكتب المحافظ، اللذين يدعمان المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق المرأة وتمكين المرأة.** *(جمعية الفردوس العراقية)*

إلا أن جميع منظمات حقوق المرأة تقريباً التي تمت مقابلتها في هذا التقرير حذرت من أن هامش تبادل الآراء والتعاون بين النساء، ومجالات الدعم، يضيق باستمرار، نتيجة تقلص المساحة المدنية لحقوق المرأة ورد الفعل العكسي على البرامج التي تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين. أشارت منظمات حقوق المرأة إلى أن تعزيز الدعم الحكومي لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين أمر بالغ الأهمية لضمان قدرة منظمات حقوق المرأة على مواصلة تنفيذ عملها بأمان وفعالية في المجتمعات المحلية. ووسط تصاعد الحركة المناهضة للجندر وانتشار المعلومات المضللة، تزداد الحاجة إلى عمل منظمات حقوق المرأة في بناء بيئة تمكينية شاملة والتخلص من وصمة العار المرتبطة بمشاركة المرأة، باعتبارهما عاملان حاسمان لاستمرار وتوسيع مشاركة المرأة، سواء في السياسات النظرية أم في التطبيق، في العراق.

عبر الإنترنت – وسائل التواصل الاجتماعي

غالباً ما تلجأ النساء ومنظمات حقوق المرأة إلى وسائل التواصل الاجتماعي كمنبر مفتوح "لاستخدام منصاتهن لإيصال أصوات (النساء) والتواصل مع جمهور أوسع" (منظمة تمكين المرأة، العراق). تشير إجابات الاستطلاع الواردة في الجدول 4 إلى أن الإنترنت، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، هي مصدر رئيسي للمعلومات حول أنشطة الحكومة لصالح المرأة، ويوفر هذا فرصاً للنساء للتفاعل فيما بينهنّ وفي المجال العام حول القضايا المدنية المهمة. إلا أن النساء يواجهن عوائق عند محاولتهن الاستفادة من هذه الفرصة، وأهمها قيود الموارد والوصمة الاجتماعية المذكورة في قسم العوائق من هذا التقرير. وبالتالي، يؤثر هذا على قدرة المرأة على الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت كمساحة آمنة للمشاركة.

وشهد العراق زيادة في حوادث التحرش المباشر والعنيف عبر الإنترنت، المعروف أيضاً باسم العنف الجندري الذي تيسره التكنولوجيا. وتواجه منظمات حقوق المرأة والقيادات النسائية تهديدات مباشرة لدى مشاركتها آراء النساء أو سعيها إلى تعزيز دورهن. تقول منظمات حقوق المرأة إن هذا ناتج عن الوصمة الاجتماعية ضد النساء اللواتي يتحدثن عن حقوقهن، والتي تتسرب إلى فضاء الإنترنت، وعن "حركة مناهضة للجندر" تتنامى وتتلاعب بالأحكام الدستورية التي تحمي حرية التعبير لاستهداف الناشطات على الإنترنت اللواتي يُتَّهمنَ بانتهاك "الأخلاق العامة" بالدعوة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.[48]

وإلى جانب استخدام العنف الجندري الذي تيسره التكنولوجيا لاستهداف منظمات حقوق المرأة والشخصيات المؤثرة التي تتحدث عن المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع، يستخدم هذا النوع من العنف أيضاً كآلية لمهاجمة المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة أثناء الحملات الانتخابية. وغالباً ما تتعرض النساء لحملات تشهير أو خطاب كراهية عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. وتؤكد المديرة التنفيذية ومؤسسة جمعية الفردوس العراقية، وهي منظمة تقدم الدعم المهني والاقتصادي للنساء، على ذلك، حيث قالت:

> **"وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت مساحات خطيرة حقاً بالنسبة لهن [النساء] لأنهن يتلقين تهديدات مباشرة إذا عبرن عن آرائهن وأفكارهن.**
> *(جمعية الفردوس العراقية)*

وبينما يمثل الإنترنت مصدراً رئيسياً للمعلومات حول الأنشطة الحكومية، تشير منظمات حقوق المرأة إلى عوائق عملية تمنع النساء من الاتصال بالإنترنت، منها عدم حيازة هواتف أو حواسيب شخصية.

> **"ينتشر القلق من تعامل المرأة مع التكنولوجيا، وثمة فارق تكافؤ كبير بين الجنسين في الوصول إلى التكنولوجيا، حيث إن نسبة النساء القادرات على الوصول إلى الأجهزة الذكية والإنترنت قليلة، الأمر الذي يحد من قدرتهن على الحصول على المعلومات مقارنة بالرجال. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة التحرش عبر الإنترنت، والابتزاز الإلكتروني، والاعتداءات، والتنمر، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد الحركة.** *(جمعية التقوى لحقوق المرأة والطفل)*

توضح المقابلات مع منظمات حقوق المرأة وإجابات النساء حول الفضاءات التي يتفاعلن فيها حالياً مع معلومات حول الأنشطة المجتمعية والحكومية، أن النساء يُحرَمن من المساحات والفرص المتزايدة للمشاركة المدنية نتيجة ازدياد العنف الجندري والتراجع الأوسع عن حقوق المرأة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إقدام صناع القرار وقادة المجتمع في العراق على بذل المزيد من الجهد لتأمين هذه المساحات كمنصات آمنة للنساء للتعبير عن أصواتهن والمشاركة في النقاش العام والتأثير عليه.

التمثيل الإيجابي

تحدثت النساء أيضاً عن إمكانية وجود تمثيل إيجابي للقيادات النسائية الفعالة والمُرشِدات اللواتي يمكن أن يشكلنَ قدوةً تحفّز المرأة على المشاركة. وأشارت المشاركات في مجموعات التركيز إلى تأثير نادية مراد على تصورهن لأنفسهنّ، وتحفيزهنّ للمشاركة في عملية صنع القرار. ونادية مراد هي ناشطة ومناصرة حقوقية يزيدية تدعم الناجيات والناجين من الإبادة الجماعية والعنف الجنسي. يتركز جزء كبير من عمل نادية في الاجتماع مع القادة العالميين للتوعية بالإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب اليزيدي. يؤثر هذا التمثيل الدولي للمرأة العراقية الرائدة في مجالات صنع القرار على نظرة المجتمع على نطاق واسع لكيفية تعامل المرأة مع السلطة.

كذلك، أوضحت المشاركات في مناقشات مجموعات التركيز أن دوافعهن للمشاركة في مجالات صنع القرار لا يأتي فقط من الشخصيات العالمية الرائدة، بل من عمل النساء العراقيات في مجتمعهن. وتحدثت إحدى المشاركات عن الدافع الذي أوجدته لديها امرأتان عراقيتان حُرِمتا من التعليم بسبب الأعراف الاجتماعية في قريتهما، فسافرتا إلى مناطق مجاورة لإكمال تعليمهما، وبعدها، التحقتا بالجامعة وانخرطتا في سوق العمل. لا ريب أن قيمة التمثيل الإيجابي والقدوة في تحفيز الأجيال الشابة على تحدي العوائق التي تواجهها في المشاركة في صنع القرار واضحة، إذ لا يمكن للإنسان تحقيق ما لا يراه أو ما لا يعرفه.

خاتمة

شاركتنا النساء في العراق دوافعهن للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهن على مستوى الأسرة والمجتمع والدولة. تدرك النساء حقهن في المشاركة، ويشعرن، في معظمهن، بأنهن قادرات على رفع أصواتهن في مجتمعهن. ومقابل وعيهن واندفاعهن وثقتهن في قدرتهن على التحدث، فإنهن لا يحملن الثقة نفسها بأن مشاركتهن ستلقى التشجيع أو التقدير من صناع القرار والقادة بسبب معايير المجتمع، وانعدام الثقة في العمليات السياسية والقانونية، والهيمنة الذكورية على مجالات صنع القرار الرسمية.

كما تحدثت النساء في العراق عن التنافر بين القوانين وأطر الحقوق التي تكرّس وتحمي حقوق المرأة ومشاركتها، وتضييق المساحات المدنية المتزايد، ورد الفعل العكسي المناهض لحركة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويتأثر العراق أيضاً بالنزاعات الداخلية والعالمية، التي يمكن أن تفاقم الحواجز أمام حقوق المرأة ومشاركتها أو توجد حواجز جديدة، لاسيما عدم استقرار الموارد، الذي يحد من قدرة المرأة على المشاركة ويقلل من ثقتها في المشاركة على داخل الأسرة وخارجها.

ينبغي للحكومة والمنظمات غير الحكومية أن تعمل بشكل فاعل على دعم مشاركة المرأة من خلال إيجاد فرص لمشاركة المرأة على كل المستويات وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة ببرامج شاملة تعمل على تحويل الأعراف الاجتماعية الذكورية السلبية، وتعزيز الأمن المالي والتعليم والثقة لدى النساء ليشاركن في عملية صنع القرار.

التوصيات

عبر مشاركتهن في بحثنا، أعربت النساء اللواتي تحدثنا إليهن في العراق عن حافز واضح للمشاركة في مختلف أشكال القيادة وصنع القرار، رغم العقبات التي يواجهنها.

وعلى على الجهات الفاعلة، المحلية والقُطرية والدولية، العمل والبناء على جهود المرأة لتجاوز الحواجز الرسمية وغير الرسمية التي تواجهها عند الانخراط في المجال العام والحياة السياسية.

1. الدعم الحكومي والفضاء المدني

تخلق المساحات والمنصات المدنية المحمية والشاملة لحقوق المرأة فرصاً لمشاركة المرأة وشغلها مناصب قيادية على مستوى المجتمع والدولة والمستوى السياسي. لا بد من حماية الفضاء المدني في جميع أنحاء العراق وتوسيعه لضمان مشاركة أشمل وحركة أقوى لحقوق المرأة والمساواة.

- تعزيز الشبكات والتحالفات القائمة لدعم حقوق المرأة، والاستثمار فيها، لتعزيز فرص التبادل فيما بين منظمات حقوق المرأة في مختلف أرجاء العراق. من شأن هذا أن يمكّن من توسيع الحركة والتنسيق المشترك وفرص التضامن بين منظمات حقوق المرأة التي تدافع عن حقوق المرأة ومشاركتها في العراق دون خوف من الانتقام.
- نظراً لتزايد حالات العنف الجندري الذي تيسره التكنولوجيا، يجب الاستثمار في مساحات الإنترنت وحمايتها، لما توفره من فرص جديدة متاحة للنساء للمشاركة والقيادة.
- تشجيع وتيسير فرص التعاون بين الوكالات وبين القطاعات لمعالجة العوائق المؤسسية التي تحول دون مشاركة المرأة. ويشمل ذلك العمل مع القادة المحليين والحكومة والحكومات المحلية وأقسام الشرطة في الأحياء ومكاتب المحافظين لبناء حلفاء في مجالات صنع القرار لتيسير مشاركة المرأة المؤثرة في العراق.
- حماية ودعم وتعزيز المساحات الآمنة لمنظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني لتمكين تعديل البرامج والدورات التدريبية والورشات وجلسات الحوار.[49] وينبغي أن يشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية المحلية مثل المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية التي يمكن أن تدعم تنمية المهارات التقنية للمرأة، والوعي بالسياسات والأنشطة والأعمال الحكومية، والثقة في المشاركة.
- سن قوانين تكفل حق المرأة في المشاركة في صنع القرار وممارسة حريتها في التعبير دون تعرضها لأي انتقام، وتنفيذها بالكامل وتعميمها. وتشريع قوانين تحمي المرأة داخل الأسرة وفي العمل وفي المجتمع من كافة أشكال العنف والتمييز. واحترام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وحمايتها مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية المرأة والسلام والأمن.

> **"نعمل على تعزيز حملات المناصرة وزيادة الحصص النسائية (الكوتا)، والتأثير على صناع القرار والمشرعين لوضع قوانين وسياسات تحمي المرأة وتعزز مشاركتها الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، العمل على إنشاء مراكز إيواء أو بيئات آمنة للنساء لحمايتهن عند تعرضهن للانتهاكات.** *(منظمة التقوى)*

> **ثمة آليات للتعاون المحلي والإقليمي مع الحركات النسوية، بما في ذلك حركات العدالة المناخية، والمشاركة في الاجتماعات عبر الإنترنت، وكتابة الأبحاث والتقارير، ومن خلال المشاريع المشتركة الممولة من المنظمات الدولية أو المحلية.** *(منظمة التقوى)*

2. التوعية والأعراف الاجتماعية

تشير النتائج التي توصلت إليها مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات إلى أن توفير الموارد والاستثمارات الكافية للبرامج التي يقودها المجتمع، والتي تغير النظرة المجتمعية لحقوق المرأة، يمكن أن يتيح المجال لإشراك المرأة بشكل مؤثر، وشغلها مناصب قيادية تساهم في صنع القرار. وينبغي لهذه البرامج أن تتخذ نهجاً شاملاً وملائماً لخصائص السياق، بحيث يكفل إشراك الأسر والمجتمعات المحلية في إيجاد وإدامة الممارسات التي ترفع مستوى الوعي بحقوق المرأة، والثقة بالنفس، والتعليم، والاستقلال الاقتصادي.

- بناء قوة المرأة، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، من خلال برامج وأنشطة وفعاليات شاملة للنساء لتوعيتهنّ وتعزيز ثقتهن، مثل الورشات والدورات التدريبية وعمليات الإرشاد. كما يجب أن يتضمن النهج الشامل برامج أو أنشطة تهدف إلى الحد من العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة على المستوى الفردي من خلال ما يلي:
  - توفير فرص عمل أو فرص تدريب للنساء
  - الاستثمار في المشاريع الصغيرة للنساء وتدريبهن على إدارة المشاريع
  - تقديم الدعم النفسي بدورات وبرامج التمكين الذاتي، لتعزيز الثقة وتقوية الصحة والرفاهية ودعم النساء الناجيات من العنف
- الحرص على الاعتراف بمنظمات حقوق المرأة والقيادات النسائية لخبراتها التقنية، والتشاور معها في إطار شراكة في تصميم برامج وأساليب مستقبلية تدعم حقوق المرأة في العراق وتمكن مشاركتها المؤثرة ويدعم إمكانية شغل مناصب قيادية
- دعم وتمويل برامج التوعية وفرص تطوير القدرات، القائمة والجديدة، لإحداث تحول في النظرة المجتمعية السلبية إلى حقوق المرأة، والأعراف الاجتماعية التي تغذي هذه النظرة. يشمل ذلك البرامج التي تشرك الرجال كحلفاء لحقوق المرأة،[50] والبرامج التي تهدف إلى توفير الدعم اللازم للمرأة لتثبيت بيئة أسرية تحترم حقوق المرأة وتشجع المرأة على المشاركة بنشاط في صنع القرار وغيرها من العمليات
- الحرص على تصميم برامج وسياسات التنمية الاجتماعية من منظور تقاطعي، لضمان وصول النساء ذوات الإعاقة والفتيات والشابات والنازحات داخلياً واللاجئات والنساء من خلفيات متنوعة إلى التدخلات
- التركيز على جودة التعليم المتاح للنساء والفتيات وإثراء المناهج الدراسية بالمفردات المتعلقة بحقوق المرأة السياسية والمدنية لتوليد ثقافة تعزز وتمكن مشاركة المرأة
- إجراء دراسات وأبحاث إضافية تركز على أصوات وتجارب النساء حول مشاركتهن وصوتهن وقيادتهن ومشاركة نتائج وتوصيات هذه الدراسات مع صناع القرار والممارسين وغيرهم

> **علينا أن نحافظ على نشاطنا في المناصرة، وفي بناء القدرات، إذ لا تعرف نساء كثيرات، في مختلف أنحاء العراق وكردستان، حقوقهن، لذلك يتعين علينا مواصلة تعزيز ذلك، كما علينا العمل على تعزيز معرفة المرأة بقدرتها على القيادة.** *(منظمة قبول الآخر)*

> **بإشراك الإناث في أنشطتنا، أصبح لدينا قدوة تساعد في زيادة مشاركة المرأة.**
> *(منظمة عالم أفضل)*

3. سبل العيش والأمن الاقتصادي

تعلو نسبة تمثيل النساء في الاقتصاد غير الرسمي في العراق، ما يعني أنهن لا يتمتعن، في كثير من الأحيان، إلا بمستوى محدود من الأمن الاقتصادي. تركت البيئة الخارجية في العراق، والتي ازدادت تعقيداً بسبب تراكب عوامل النزاع والأعراف الاجتماعية والقيود المفروضة على الموارد، تأثيراً كبيراً على وصول المرأة إلى سبل العيش.[51] وكما أظهر هذا البحث، يمثل اتخاذ القرار الاقتصادي في الأسرة والمجتمع طريقاً لإشراك النساء بشكل مؤثر في العراق.

- إدراج الأمن الاقتصادي ودعم سبل العيش في جميع البرامج والسياسات المتعلقة بإشراك المرأة في العراق
- تشجيع فرص اقتصادية متنوعة للنساء خارج الاقتصاد غير الرسمي وفي قطاعات متنوعة، ومنحها الأولوية
- تشجيع الجهات المُوَظِّفة على إتاحة المجال والوقت للموظفات لأداء دورهن في صنع القرار، سواء داخل مكان العمل أم خارجه، عبر السماح لهن بحضور الاجتماعات والمناسبات العامة خلال ساعات العمل الرسمية. ويتضمن ذلك أيضاً إنشاء لجنة لشؤون المرأة وإنشاء مراكز توعية تدعم مشاركة المرأة والتعبير عن صوتها وشغلها مراكز قيادية

> **التمكين الاقتصادي هو أهم نشاط لدينا في دعم المرأة لأخذ زمام المبادرة والاستقلال في المجتمع.** *(منظمة عالم أفضل)*

دعم التمكين الاقتصادي ومعالجة قضايا مثل العنف الجندري والقوانين التمييزية عامل بالغ الأهمية. *(تمكين المرأة من أجل بناء السلام)*

مصدر الصورة: نساء من أجل نساء العالم

المراجع

[1] Lean, Sharon F.; Eckert, Stine; Jun, Kyu-Nahm; Gerring, Nicole; Lacouture, Matthew; Liu, Juan; and Walter, Amanda Lauren .(2021) Women's Civic and Political Participation in the Developing World: Obstacles and Opportunities. Journal of International Women's Studies, 22(9), 190-206. Available at: https://vc.bridgew.edu/jiws/vol22/iss9/13

[2] Facts and figures: Women's leadership and political participation. (2024, March 6). UN Women – Headquarters. https://www.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures

[3] Visualizing the data: Women's representation in society. (n.d.). UN Women – Headquarters. https://www.unwomen.org/en/digital-library/multimedia/2020/2/infographic-visualizing-the-data-womens-representation

[4] World Bank Group. (2022, March 8). Nearly 2.4 Billion Women Globally Don't Have Same Economic Rights as Men. World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/03/01/nearly-2-4-billion-women-globally-don-t-have-sameeconomic-rights-as-men

[5] Explore the data | CFR Interactives. (n.d.). Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/womens-participation-in-peaceprocesses/explore-the-data

[6] OHCHR. (1979). Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women New York, 18 December 1979. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

[7] United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights | United Nations. https://www.un.org/en/about-us/universaldeclaration-of-human-rights#:~:text=Article%202,property%2C%20birth%20or%20other%20status – Article 2, 19, 20, 21, 23, 26

[8] OHCHR. (1966). International Covenant on Civil and Political Rights. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights Article 3, 25

[9] OHCHR. (1986). Declaration on the Right to Development Declaration on the Right to Development | OHCHR, Article 2, 8

[10] SDG 5: Achieve gender equality and empower all women and girls. (n.d.). UN Women – Headquarters. https://www.unwomen.org/en/node/36060#:~:text=Women%20and%20girls%2C%20everywhere%2C%20must,of%20inclusive%20and%20sustainable%20development.

[11] Landmark resolution on Women, Peace and Security (Security Council resolution 1325). (2000). https://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/

[12]2020 Civil Society Roadmap on Women, Peace and Security - NGO Working Group on Women, Peace and Security. (2020, July 23). NGO Working Group on Women, Peace and Security. https://www.womenpeacesecurity.org/roadmap-2020participation/#_ftn4

[13] Social Norms Structuring Masculinities, Gender Roles, and Stereotypes: Iraqi men and boys' common misconceptions about women and girls' participation and empowerment - Oxfam Policy & Practice. (2023b, June 22). Oxfam Policy & Practice. https://policy-practice.oxfam.org/resources/social-norms-structuring-masculinities-gender-roles-and-stereotypes-iraqimen-a-621237/

[14] Bivins, A. (2023, April 4). Two decades of uneven Federalism in Iraq - MERIP. MERIP. https://merip.org/2023/04/two-decadesof-uneven-federalism-in-iraq/

[15] Iraq - the World Factbook. (n.d.). https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/

[16] World Bank Group. (2015). The Kurdistan region of Iraq: assessing the economic and social impact of the Syrian conflict and ISIS. In World Bank. https://www.worldbank.org/en/topic/macroeconomics/publication/the-kurdistan-region-of-iraq-assessing-the-economic-and-social-impact-of-the-syrian-conflict-and-isis

[17] Iraq Refugee Crisis: Aid, Statistics and news | USA for UNHCR. (n.d.). https://www.unrefugees.org/emergencies/iraq/#:~:text=Nearly%201.2%20million%20Iraqis%20continue,(as%20of%20April%202023).&text=3%20million%20Iraqis%20 are%20in,assistance%20(as%20of%202023)

[18] Women-led organizations forge alliance for lasting peace in Iraq. (2023). UNDP. https://www.undp.org/iraq/blog/womenled-organizations-forge-alliance-lasting-peace-

iraq#:~:text=According%20to%20UNDP%27s%202019%20Gender,146%20out%20of%20162%20countries

[19] Country Snapshot | UN Women Data Hub. (n.d.). https://data.unwomen.org/arab-states/country/iraq

[20] United States Institute of Peace. (2005). Iraq's constitutional process: shaping a vision for the country's future. In SPECIAL REPORT (Vol. 132) [Report]. https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr132.pdf

[21] Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW). (1986). Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. In United Nations (Report CEDAW/C/5/Add.66/Rev.1; pp. 1–4). https://digitallibrary.un.org/record/1478106/files/CEDAW_C_5_Add-66_Rev-1-EN.pdf?ln=fr, no 66

[22] Human Rights Watch. https://www.hrw.org/report/2020/06/15/we-might-call-you-any-time/free-speech-under-threat-iraq#_ftn16

[23] Constitution of Iraq accessed at; Wille, B. (2023). "We might call you in at any time." In Human Rights Watch. https://www.hrw.org/report/2020/06/15/we-might-call-you-any-time/free-speech-under-threat-iraq#_ftn16

[24] الدستور العراقي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005، https://t.ly/g7T3_

[25] World Bank Open Data. (n.d.). World Bank Open Data. https://data.worldbank.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?locations=IQ

[26] As Iraq backslides on gender equality, where are its women MPs? (2023, October 26). Middle East Centre. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2023/09/26/as-iraq-backslides-on-gender-equality-where-are-its-women-mps/

[27] See: Dr. Elham Makki and Reem Ghassan, Women's Participation in Iraqi Politics, Iraqi Amal Society, July 2023.

[28] القانون رقم 36 لعام 2015-الأحزاب السياسية، https://wwwex.ilo.org/dyn/natlex2/natlex2/files/download/102986/4383.pdf

[29] National Democratic Institute, Government of Canada, Al-Tadhamun Iraqi League for Youth, National Institute for Human

Rights, Iraqi Institute for Development, & Justice Centre to Support Marginalized Groups in Iraq. (2020). (rep.). A STRATEGY FOR PEACE IN IRAQ, A Gender-Sensitive National Reconciliation Platform, Second Edition. #Her Role. Retrieved February 24, 2024, from https://www.ndi.org/sites/default/files/A%20Strategy%20for%20Peace%20in%20Iraq_EN%20%28v.3%29%2C%20

Final.pdf.

[30] Social Norms Structuring Masculinities, Gender Roles, and Stereotypes: Iraqi men and boys' common misconceptions about women and girls' participation and empowerment - Oxfam Policy & Practice. (2023b, June 22). Oxfam Policy & Practice. https://policy-practice.oxfam.org/resources/social-norms-structuring-masculinities-gender-roles-and-stereotypes-iraqimen-a-621237/

[31] Iraq Foundation, United Nations Assistance Mission for Iraq, & United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2020). (rep.). STRENGTHENING WOMEN'S POLITICAL PARTICIPATION, Women Running for Elected Office in Iraq: Needs and Challenges. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. Retrieved February 20, 2024, from https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-political-participation-iraq-en.pdf

[32] World Bank Open Data. (n.d.). World Bank Open Data. https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.NE.ZS?locations=IQ

[33] World Bank Group. (2020). (rep.). Women's Economic Participation in Iraq, Jordan and Lebanon. Retrieved February 15, 2024, from https://documents1.worldbank.org/curated/en/933641600751429640/pdf/Middle-East-and-North-Africa-Women-sEconomic-Participation-in-Iraq-Jordan-and-Lebanon.pdf

[34] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2009). (rep.). Means of Enhancing the Role of Women in Conflict Resolution and Peacebuilding: Case studies on Palestine, Lebanon and Iraq. Retrieved February 15, 2024, from https://www.unescwa.org/publications/means-enhancing-role-women-conflict-resolution-and-peacebuilding-case-studies

[35] Iraq Humanitarian Transition Overview 2023 (February 2023) [EN/AR/KU] - Iraq. (2023, February 27). ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-transition-overview-2023-february-2023-enarku

[36] Humanitarian Needs Overview: Iraq. Issued February 2021. iraq_hno_2021_humanitarian_needs_overview_-_feb_2021.pdf (humanitarianresponse.info)

[37] Vine, D., Cala Coffman, Katalina Khoury, Madison Lovasz, Helen Bush, Rachael Leduc, & Jennifer Walkup. (2020). Creating refugees: displacement caused by the United States' post-9/11 wars. https://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2020/Displacement_Vine%20et%20al_Costs%20of%20War%202020%2009%2008.pdf

[38] Iraq Food Security Quarterly Update, January - March 2017 - Iraq. (2017, May 16). ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-food-security-quarterly-update-january-march-2017#:~:text=According%20to%20the%202017%20Humanitarian%20Response%20Overview%2C%2011,million%20individuals%20expected%20to%20face%20severe%20 food%20insecurity

[39] The Long Road Home: Achieving durable solutions to displacement in Iraq - lessons from returns in Anbar - Iraq. (2018, February 27). ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/iraq/long-road-home-achieving-durable-solutions-displacement-iraqlessons-returns-anbar

[40] Exiled At Home: Internal displacement resulted from the armed conflict in Iraq and its humanitarian consequences [EN/AR] - Iraq. (2021, June 13). ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/iraq/exiled-home-internal-displacement-resulted-armed-conflictiraq-and-its-humanitarian

[41] Makki, I., Ghassan, R., & Iraqi Al-Amal Association. (2023). Women's political participation in Iraq. In Arab Reform Initiative, Arab Reform Initiative. https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arab-reform.net/ari/2024/03/08130747/IQ-ENWomens-Political-Participation-in-Iraq.pdf

[42] As Iraq backslides on gender equality, where are its women MPs? (2023, October 26). Middle East Centre. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2023/09/26/as-iraq-backslides-on-gender-equality-where-are-its-women-mps

[43] Facts and figures: Economic empowerment. UN Women – Headquarters. (n.d.). 43 Facts and figures: Economic empowerment. UN Women – Headquarters. (n.d.). https://www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures#:~:text=Women%27s%20economic%20empowerment%20means%20ensuring,at%20all%20levels%20from%20the

[44] How war in Ukraine is reverberating across world's regions. (2022, March 15). IMF. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

[45] Women for Women International. (2022). Situational Assessment and Policy Brief on Syrian women refugees' experiences in the Kurdistan Region of Iraq. https://womenforwomen.org.uk/sites/default/files/2022-07/wfwi_syrianrefugeeskri_report_v4.pdf, p3

[46] New report on Women's Resilience in Climate-Vulnerable and Conflict-Affected Communities | Women for Women

International. (2023). https://www.womenforwomen.org/environment-conflict-gender

[47] As Iraq backslides on gender equality, where are its women MPs? (2023, October 26). Middle East Centre. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2023/09/26/as-iraq-backslides-on-gender-equality-where-are-its-women-mps/

[48] تشجيع الرجال على دعم النساء لإتاحة المجال لهنّ للتعبير عن آرائهن والمشاركة في العملية الديمقراطية.

[49] Women's Economic Empowerment in the KRI | Women for Women. (2022, April 7). Women for Women International. https://womenforwomen.org.uk/who-we-are/our-delivery-partners/womens-economic-empowerment-kri

تم إنجاز هذا البحث بدعم من:

SVENSKA POSTKOD STIFTELSEN

PEOPLE'S POSTCODE LOTTERY

POSTCODE JUSTICE TRUST

WOMEN FOR WOMEN INTERNATIONAL

BWA جمعية نساء بغداد Baghdad Women Association

شكر وتقدير: نشكر جميع المشاركات على منحهم وقتهن وخبراتهن وتجاربهن معنا لجعل هذا البحث ممكناً. كما نشكر فريق منظمة نساء من أجل نساء العالم وجمعية نساء بغداد التي قامت بتصميم وإنجاز هذا البحث، بما في ذلك الباحث الرئيسي الدكتور فتحي محمد الحياني، الأستاذ المشارك في القانون الدولي العام في كلية الحقوق ورئيس مركز بناء السلام والتعايش السلمي في جامعة الموصل.

تاريخ النشر: تموز 2024